مخصصات القول ومقيداته في القرآن الكريم
(دراسة نحوية دلالية)

محمد أحمد محمد أبو بكر
قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة مطروح

الملخص

ورد القول في القرآن الكريم في مواضع كثيرة مقيدا بمقيدات مختلفة، تتناسب مع السياق الذي وردت فيه؛ ومن ثمّ جاءت هذه الدراسة، وعنوانها "مقيدات القول ومخصصاته في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية" تتناول هذه المقيِّدات والمخصصات، بداية ببيان المقصود بالقيد والتخصيص، حيث يعنى بهما كل الوسائل النحوية التي تحدد وتخصص دلالة القول تضافرا مع المقام، ثم قامت بحصر المواضع التي ورد فيها القول مقيدا وتصنيفها، ودراستها دراسة وصفية تحليلية، مبينة قيمة القيد في السياق الذي ورد فيه.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١ – الفصل بين التخصيص والتقييد مجرد اصطلاح فكل منهما تضييق وتحديد من أجل توضيح المعنى المراد.

٢ – وسائل التخصيص والتقييد اللفظية كلها نحوية مع اختلاف العلوم التي تعرضت لهما.

٣ – استعمل القول بدلالات عدة خلاف معناه المباشر، فقد قصد به القرآن الكريم في مواضع عدة، وأتى بمعنى التدبير، وبمعنى التكوين، وقصد به أيضا كلمة العذاب في مواضع كثيرة.

٤ – ورد القول المقيد بـ (أل) فاعلا لـ (سبق، حق، وقع، يحق) في ١١ موضعا، ويراد به في كل هذه المواضع كلمة العذاب.

الكلمات الدالة: القول، القيد، التخصيص.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

The saying is mentioned in the Holy Qur’an in many places, subject to various restrictions that are appropriate to the context in which it was mentioned. Hence this study, entitled “Restrictions and Specifications of Speech in the Holy Qur’an, a Semantic Grammatical Study,” deals with these restrictions and specifications, beginning with an explanation of what is meant by restriction and specification, as they mean all the grammatical

means that determine and allocate the meaning of the statement in combination with the position, and then it enumerated the places in which it was mentioned. The statement is restricted and classified, and it is studied in a descriptive and analytical study, showing the value of the restriction in the context in which it was mentioned.

The study reached a number of results, including:

١- The separation between specification and restriction is merely a term. Each of them is narrow and specific in order to clarify the intended meaning.

2 - The verbal means of specification and restriction are all grammatical, despite the differences in the sciences that dealt with them.

3- The saying was used with several connotations other than its direct meaning. He meant the Holy Qur'an in several places, and it meant planning and formation, and he also meant the word torment in many places.

4- The saying restricted to (al) as the subject of (preceded, right, occurred, was entitled to) occurred in 11 places, and in all of these places what is meant is the word torment.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى من اتبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،،

فلا شك أن الاتصال هو أهم وظائف اللغة، ولا يتحقق هذا الغرض الأكبر إلا بالتفاعل بين المعنى المعجمي للألفاظ والمعنى الوظيفي لها –وهما يمثلان المعنى اللفظي أو المقالي– مع السياق العام للنص؛ حتى نصل إلى المعنى الاجتماعي أو الدلالي، وهو يمثل غرض صاحب النص.

وانطلاقا من هذه الفكرة تناولت الدراسة "**مخصصات القول ومقيداته في القرآن الكريم**"، ويقصد بـ "القول" المصدر من الفعل "قال"، أي أن هذه الدراسة تتناول مقيدات الحدث وهو "القول" لا مقيدات علاقة الإسناد بين طرفي الجملة.

يقوم البحث بدراسة كل ما يقيد أو يحدد ويخصص دلالة "القول" في القرآن الكريم، أي كل ما يفيد معنى إضافيا إلى المعنى الأساسي للقول – وهو الدلالة على الحدث – معتمدا في ذلك على السياقين: اللغوي والمقامي، فيعنى البحث بكل الوسائل النحوية التي تؤدي وظيفة التقييد

والتخصيص مبينا التلاحم بين الوظائف النحوية والدلالات المعجمية للمفردات التي تشغلها والسياق الذي وردت فيه الآية.

وينطلق البحث من **فرضية** أن مقيدات الحدث ومخصصاته ترد في الجملة وفق سياقاتها المختلفة؛ لبيان مقصدية قائل النص، وأغراضه التي يريد إيصالها لمخاطبيه.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١ – توضيح معنى التخصيص والتقييد حيث قصره النحاة على ما يخصص علاقة الإسناد بين ركني الجملة.

٢ – بيان المخصصات والمقيدات النحوية للقول في القرآن الكريم في السياقات المختلفة.

٣ – بيان تضافر السياق والمقام مع القرائن اللفظية لبيان دلالة القول.

أهمية الدراسة

وتأتي أهمية هذا البحث –مع كثرة الدراسات التي تناولت القول من زوايا مختلفة– أني لم أقف على دراسة تناولت القول من هذه الزاوية علاوة على ذلك فإن القول بصيغة المصدر ورد كثيرا في القرآن بدلالات متعددة في سياقات مختلفة وفي كلٍّ خصص بما يناسب المقام، وفي كثير منها يعتمد على السياق العام في تفسير المخصص النحوي؛ للوصول إلى دلالة القول.

ورد القول مصدرا مذكورا في القرآن الكريم في ٩٢ موضعا[١]، وتناول البحث ٨٧ موضعا منها، حيث ورد فيها القول مُخَصَّصاً ومقيَّدا بالطرق التي اعتمدها البحث، أما المواضع الخمسة المتبقية فالقول ورد فيه مقيِّدا لعلاقة الإسناد وليس مقيَّدا[٢]، وكذلك وقف البحث على أربعة مواضع أخرى ورد فيها القول موصوفا مقدرا.

أسئلة الدراسة

انطلاقا من الفرضية السابقة فإن البحث يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – ماذا يقصد بالتقييد والتخصيص؟

٢ – ما أنواع مخصصات القول الواردة في القرآن؟

---

(١) تم الاعتماد في هذا الإحصاء على: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، ت ١٩٦٨م، ومصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي إصدار رقم ١ لسنة ١٤٢٦هـ.

(٢) ورد مفعولا به في ثلاثة مواضع، وهي: قوله تعالى: "لا يكادون يفقهون قولا" الكهف: ٩٣، وقوله: "أفلا يرون الّا يرجع إليهم قولا" طه: ٨٩، وقوله: "ورضي له قولا" طه: ١٠٩، وورد مفعولا مطلقا في موضع واحد وهو قوله تعالى: "سلام قولا من رب رحيم" يس: ٥٨، وورد تمييزا في موضع واحد وهو قوله تعالى: "ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله" فصلت:٣٣.

٣ – ما أثر هذه المخصصات والمقيدات في توضيح المعنى وتحديده؟

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الظاهرة وتحليلها بعد استقرائها، معتمدا على الكتب التراثية والمعاصرة التي تعني بالنحو وبالقرآن الكريم.

الدراسات السابقة

هناك دراسات عدة اتفقت مع بحثي في جزئية من مصطلحات العنوان ولكنها اختلفت اختلافا كليا فيما تضمنه البحث، ويمكن تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

أولا: دراسات ورد في عنوانها مصطلح القيد أو التخصيص

١ – مفهوم القيد في العربية والإنجليزية(دراسة في ضوء علم اللغة التقابلي) د. حسن محمود نصر[١]، قامت هذه الدراسة بتحرير مفهوم "القيد" وما اشتق منه في اللغتين العربية والإنجليزية.

٢ – قيد الحال وقيد التوكيد وأثرهما في تحديد الدلالة(دراسة في لفظة جميعا في القرآن الكريم) د. سعد عبد الله مقداد[٢].

٣ – الوظيفة التخصيصية مفهومها وأبعادها ودرجاتها، د. نور وليد طويل[٣]، تناولت قرينة التخصيص بفروعها باعتبارها قيدا على علاقة الإسناد.

ثانيا: دراسا تناولت قضايا القول في اللغة العربية

١ – القول في القرآن الكريم (دراسة لغوية ونحوية) أحمد إبراهيم صاعد[٤].

تناولت القول صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا، فتناولت في المستوى النحوي الإعراب والبناء في صيغ أفعال القول، والإعمال والتعليق في مادة القول، والحكاية في باب القول، وإضمار القول، أما الجانب الدلالي فتناولت فيه التحول الدلالي في مادة (ق و ل)، وأثر القرائن والعوامل في دلالة القول، وإسناد القول إلى غير الإنسان، والدلالة في القول الموصوف، وموضوعات الرسالة في مجملها مختلفة عن نطاق البحث ما عدا العنوان الأخير وهو " الدلالة في القول الموصوف" فله صلة بآخر جزئية في البحث المتعلقة بتقييد القول بالصفة وقد أشرت إليه في موضعه.

٢ – من قضايا فعل القول (قال) في العربية د. عمر يوسف عكاشة[١].

---

(١) مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، عدد ٢٦، يوليو ٢٠٠٩م.

(٢) مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مجلد ٤٦، عدد ١، ٢٠١٩م.

(٣) مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد ٣٨ الإصدار الأول، يونيو ٢٠٢٢م.

(٤) ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.

يشير صاحب هذه الدراسة إلى أن باب نقل الكلام في اللسان العربي، غير واف ولم يدرس كما ينبغي كما في أنحاء اللغات الأخرى، ولذا قام بهذه الدراسة محاولا _على حد تعبيره_ "لملة أهم مظاهر القول ومتعلقاته"، وتناولت هذه الدراسة القضايا الآتية:

١ – توظيف فعل القول (قال) لنقل الكلام.

٢ – مدخول اللام بين كونه مقولا له وكونه مقولا عنه في التنزيل العزيز.

٣ – (قالَ أنَّ) بين التخطئة والتفسير.

٤ – حكاية الفعل بالقول.

٥ – حقيقة إجراء القول مجرى الظن.

٣ – القول وجملته بين النحو والدلالة د. عبد الرازق فياض علي[٢].

وقد عرض البحث لأداء القول وجملته بأشكالها المختلفة مشيرا إليها سواء في لفظ القول، أو ما تضمنته الأفعال من معنى القول.

٤ – نظام القول في العربية(الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية) د. منصور مبارك ميغري[٣]، وهي دراسة شاملة لظاهرة أفعال القول وما يتصل بها، وجاءت في أربعة أبواب:

١ – مدخل إلى قضايا أفعال القول

٢ – حد القول وضبط معانيه وأبنيته الاساسية

٣ – أقسام الملحق بالقول الدلالية والتركيبية

٤ – علاقة القول بالحكاية

ثالثا: دراسات تناولت القول الموصوف في القرآن الكريم

١ – القول الموصوف في القرآن الكريم وأثره في الدعوة الإسلامية د. رضا محمود محمد السعيد[٤] تناول البحث صفات القول وأثرها على الدعوة الإسلامية.

٢ – أوصاف القول في القرآن الكريم أ. حمزة عبد الله سعادة شواهنة[٥]، قامت هذه الدراسة بحصر القول الموصوف في القرآن الكريم وتناولته من حيث الدلالة.

٣ – وصف القول في القرآن الكريم دراسة بلاغية في السياق والمقام، د. الدسوقي محمد أبو

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٧٤، السنة الثانية والثلاثون، كانون الثاني– حزيران ٢٠٠٨م.

(٢) مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، عدد ٨، أيلول ٢٠١١م.

(٣) مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ٢٠١٥م.

(٤) حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد السادس، ٢٠١٦م.

(٥) مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والأربعون، شباط ٢٠١٨م.

غرارة[١]، هدفت هذه الدراسة إلى تتبع أوصاف القول في القرآن الكريم، وتجليتها بالدراسة البلاغية في سياقاتها المختلفة، مع بيان مدلول هذه الصفات من الناحية اللغوية، وإيحاءاتها البلاغية، وبيان مدى ارتباطها بمقاصدها؛ ولذا اكتفيت في مبحث تقييد القول بالصفة – بعد حصر القول الموصوف– بالإشارة إلى تلك الدراسة، وإلى الدراسات التي تناولت القول الموصوف، ولم أفصل القول فيها.

٤ – التراكيب الوصفية للقول في القرآن الكريم، مفرح سعفان[٢]، حيث أشارت هذه الدراسة إلى بعض أنماط القول الموصوف، خلاف وصف القول بالشكل المباشر وهو أن يذكر القول وتذكر صفته تابعة له، وأشرت إليها في موضعها من البحث تحت عنوان "أنماط أخرى للقول الموصوف".

واقتضت طبيعة البحث أن يتكون من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، ففي المقدمة تناولت موضوع الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وأسئلتها، والمنهج المتبع فيها، والدراسات السابقة عليها، وأما التمهيد فتناولت فيه مصطلحات البحث: القول، والتقييد، والتخصيص، وأما المبحث الأول فتناولت فيه تقييد القول وتخصيصه بالتعريف، أما المبحث الثاني فتناولت فيه تقييد القول وتخصيصه بالصفة.

(١) مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، العدد ٣٦ يونيو ٢٠٢١م.

(٢) بحث منشور على موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، وعلى مجموعة موقع مداد.

التمهيد

تعريف القول

لغة:

القول: كل لفظ مَذَلَ به اللسانُ، تاما أو ناقصا[١]، والجمع: أقوال، وجمع الجمع أقاويل، وقيل: القول في الخير، والقَال والقِيل والقَالة في الشر، وقيل: القول مصدر، والقيل والقال اسمان له[٢].

اصطلاحا:

اختلف النحاة في مصطلح "القول" فمنهم من جعله مرادفا للفظ، ومنهم من جعله مرادفا للكلمة، ومنهم من جعله مرادفا للكلام، ومنهم من جعله عاما يشمل الكلام والكلم والكلمة[٣]، وهذا ما عليه جمهور النحاة واللغويين، أي أن القول هو كل لفظ نطق به الإنسان، مفردا كان أو مركبا، سواء أكان تركيبه مفيدا أم غير مفيد.

هذا هو الأصل في القول "ثم يتسع فيه فيوضع القول على الاعتقادات والآراء، وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبي حنيفة..."[٤]، ويبين ابن جني (ت٣٩٢هـ) سبب التجوز في تسمية الاعتقادات والآراء قولا معللا ذلك بـ "أن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولا؛ إذ كانت سببا له، وكان القول دليلا عليها"[٥].

ويذكر الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) في كتابه غريب القرآن أوجه استعمال القول وهي

---

(١) انظر: ابن جني، ت ٣٩٢هـ، أبو الفتح عثمان، الخصائص ، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ج١، ص١٨- ابن منظور، ت ٧١١هـ، محمد بن جلال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة (قول)، ج٤١، ص٣٧٧٧- الفيروزابادي، ت ٨١٧هـ، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، مادة (قول)، ج٢، ص ١٣٨٧.

(٢) انظر: ابن منظور، ت ٧١١هـ، لسان العرب ، مادة (قول)، ج٤١، ص٣٧٧٨ – الفيروزابادي، ت٨١٧هـ، القاموس المحيط، مادة (قول)، ج٢، ص ١٣٨٧، ١٣٨٨- الفيروزابادي، ت ٨١٧هـ، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ت.أ. محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة ج٤، ص٣٠٣.

(٣) انظر: ابن هشام، ت ٧٦١هـ، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ،ت: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ج١، ص١٦ – ابن عقيل، ت ٧٦٩هـ، عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ج١، ص١٨، - السيوطي، ت٩١١هـ، عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت. د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م، ج١، ص٣٩ – حسن، ت ١٩٧٨م، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٣، ج١، ص١٦.

(٤) ابن جني، ت ٣٩٢، الخصائص، ج١، ص١٨، ١٩.

(٥) ابن جني، ت٣٩٢هـ، الخصائص ، ج١، ص٢٠ – وانظر ابن منظور، ت٧١١هـ، لسان العرب، مادة (قول)، ج٤١، ص٣٧٧٧.

كثيرة، وأهمها وهو أظهرها: أن يكون للمركب من الحروف المبرز بالنطق، ويطلق أيضا للمتصور في النفس، وللاعتقاد... إلخ[١].

تعريف القيد والتخصيص

لغةً:

١– القيد

قال في لسان العرب: "**القَيْد**: معروف، والجمع أقْيَاد وقُيود، وقد قيَّدَه يُقَيِّده تقييدا... وفي الحديث: قيَّد الإيمانُ الفتكَ، أي أن الإيمان يمنع الفتك بالمؤمن ... قيَّدَ العلم بالكتاب: ضبطه، وكذلك قيَّد الكتاب بالشكل: شَكَله ..."[٢]، وكلها معان تدور حول الحبس والمنع.

٢ – التخصيص

خصص: خصَّه بالشيء يخصُّه خصًّا وخُصُوصا ... واختصَّه: أفرده به دون غيره، ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد[٣]، والخاصة خلاف العامة، والتخصيص ضد التعميم[٤].

تعريف التخصيص والقيد اصطلاحا:

أولا: عند الأصوليين

١ – التخصيص

ذكر الأصوليون عدة تعريفات له أهمها:[٥]

– "تمييز بعض الجملة بالحكم".

---

(١) انظر: الراغب الأصفهاني، ت٥٠٢هـ، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن للراغب ت. محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص ٤١٥ – الفيروزابادي، بصائر ذوي التمييز، ج٤، ص ٣٠٣، ٣٠٤.

(٢) ابن منظور، ت٧١١هـ، لسان العرب ، مادة (قيد)، مجلد ٥، ج٤٢، ص ٣٧٩٢ – وانظر الرازي، ت ٦٦٦هـ، محمد بن أبوبكر بن عبد القادر، الصحاح، شرح وتقديم د. عبد الفتاح البركاوي، دار المنار، القاهرة ج٢، ص٩٣.

(٣) انظر: الرازي، ت ٦٦٦هـ، الصحاح ج٣ ، ص١٧٧– ابن منظور، لسان العرب، ت ٧١١هـ، مادة (خصص)، مجلد٢، ج١٤، ص ١١٧٣.

(٤) انظر: الرازي، ت٦٦٦هـ، الصحاح، ج٣، ص١٧٧ – الفيروزابادي، ت ٨١٧هـ، القاموس المحيط، ج١، ص٨٣٩.

(٥) انظر: الآمدي، ت ٦٣١هـ، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق الشيخ عبد الرازق عفيفي، دار الصميعي، السعودية، ط١، ٢٠٠٣م، ج٢، ص٣٤٣ – الزركشي، ت٧٩٤هـ، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٩٩٢م ، ج٣، ص٢٤١ – الشوكاني، ت١٢٥٠هـ، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت. أبي حفص سامي بن العربي، دار الفضيلة، السعودية، ط١، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٦٢٨.

- " بيان المراد بالعام".
- " قصر العام على بعض مسمياته".
- " إخراج بعض ما يتناوله الخطاب عنه".

وأدلة التخصيص عند الأصوليين قسمان: متصلة ومنفصلة، فالمتصلة أربعة أنواع وهي: الاستثناء، والشرط، والصفة، والغاية[١]، وزاد بعضهم نوعا خامسا وهو بدل بعض من كل[٢]، ومنهم من جعلها اثني عشر نوعا، يقول القرافي: "وقد وجدتها بالاستقراء اثني عشر نوعا، هذه الخمسة، وسبعة أخرى وهي: الحال، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمجرور، والتمييز، والمفعول معه، والمفعول لأجله"[٣].

أما النوع الثاني وهو التخصيص بالأدلة المنفصلة فهو باب طويل عند الأصوليين فمنه: تخصيص العموم بالدليل العقلي، وتخصيص الكتاب بالكتاب، وتخصيص السنة بالسنة، وتخصيص عموم السنة بخصوص القرآن... إلخ[٤].

٢ – القيد

يتحدث الأصوليون عن المقيد والقيد في صدد حديثهم عن المطلق، فعرفوا المطلق بأنه: "ما دل على الماهية بلا قيد من حيث هي هي"[٥]، وقيل هو: "ما دل على شائع في جنسه"[٦].

أما المقيد عندهم فهو: "ما يقابل المطلق على اختلاف هذه الحدود المذكورة في المطلق، فيقال فيه: هو ما دل لا على شائع في جنسه ... أو يقال في حده: هو ما دل على الماهية بقيد من قيودها، أو ما كان له دلالة على شيء من القيود"[٧].

والمقيد عندهم يطلق باعتبارين:[٨]

١ – ما كان من الألفاظ الدالة على مدلول معين: كزيد وعمرو، وهذا الرجل، ونحوه.

---

(١) انظر: الآمدي، ت ٦٣١هـ، الإحكام في أصول الأحكام، ج٢، ص٣٥٠ – الزركشي، ت٧٩٤هـ، البحر المحيط ، ج٣، ص٢٧٣.

(٢) انظر الزركشي، ت٧٩٤هـ ، البحر المحيط، ج٣، ص٢٧٣.

(٣) الزركشي، ت٧٩٤هـ ، البحر المحيط ، ج٣، ص٢٧٣، ٢٧٤.

(٤) انظر الآمدي، ت ٦٣١هـ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج٢، ص٣٨٤ – ٤١٤.

(٥) الزركشي، ت٧٩٤هـ ، البحر المحيط، ج٣، ص ٤١٣ – وانظر الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ، إرشاد الفحول ، ج٢، ص ٧٠٩.

(٦) الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ، إرشاد الفحول، ج٢، ص ٧٠٩- وانظر: الآمدي، ت ٦٣١هـ، الإحكام في أصول الأحكام، ج٢، ص٥ – الزركشي، ت٧٩٤هـ ، البحر المحيط ، ج٣، ص ٤١٤.

(٧) الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ، إرشاد الفحول، ج٢، ص ٧١٠.

(٨) انظر الآمدي، ت٦٣١هـ، الإحكام في أصول الأحكام، ج٣، ص٦.

٢ – ما كان من الألفاظ دالا على وصف مدلوله المطلق بصفة زائدة عليه، كقولك: دينار مصري، ودرهم مكي.

فبعد هذا العرض نلاحظ أن التخصيص تحديد وتضييق، والتقييد كذلك، ويصرح بهذا أحد الأصوليين قائلا: "وإذا عرف معنى المطلق والمقيد، فكل ما ذكرناه في مخصصات العموم ... فهو بعينه جار في تقييد المطلق"(١).

ثانيا: عند البلاغيين

أما البلاغيون فيشيرون إلى القيد والتخصيص عند حديثهم عن أحوال المسند والمسند إليه، والقيد عندهم "ما ليس مسندا ولا مسندا إليه"(٢)، ويشيرون إلى أن التقييد يكون لتربية الفائدة وتقويتها؛ لأن ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص، وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة(٣)، ويقول المراغي (ت١٩٤٥م): "الحكم كلما ازدادت قيوده ازداد إيضاحا وتخصيصا فتكون الفائدة أعم وأشمل"(٤).

يلاحظ مما سبق أن القيد يؤدي إلى التخصيص، ولكن بعض البلاغيين يفرق بين أدوات كل منهما، فيرون أن التقييد يكون بالحال ونحوه من المفاعيل والاستثناء والتمييز، وأن التخصيص يكون بالوصف والإضافة(٥).

وهذا الفصل في الواقع هو مجرد اصطلاح فعند التطبيق يتداخل المصطلحان، يقول صاحب المطول (ت٧٩٢هـ): "وجَعْل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات، والإضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح"(٦)، وكذلك جعل الإمام المراغي (ت١٩٤٥هـ) من أنواع التقييد التقييد بالتوابع ومنها الصفة(٧).

---

(١) الآمدي، ٦٣١هـ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج٣، ص٦.

(٢) طبانة، ت ٢٠٠٠م، بدوي، معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدة، ط٣، ١٩٨٨م، ص٥٦٢.

(٣) انظر: القزويني، ت ٧٣٩، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص٧٩ – التفتازاني، ت ٧٩٢هـ، سعد الدين مسعود بن عمر، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ت.د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٣١٤.

(٤) المراغي، ت ١٩٤٥م، أحمد مصطفى، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، ص١٣٠.

(٥) انظر: القزويني، ت ٧٣٩هـ، الإيضاح في علوم البلاغة، ص٧٩، ٨٥ – السبكي، ت ٧٧٣هـ، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ج١، ص٢٩٩.

(٦) التفتازاني، ت ٧٩٢هـ، المطول، ص٣٤٣.

(٧) انظر المراغي، ت ١٩٤٥م، علوم البلاغة، ص١٣٠، ١٣١.

ثالثا: عند النحويين

لم يفرد النحويون بابا للقيد وآخر للتخصيص، ولكنهما وردا عَرَضَاً في بعض الأبواب، ورد مصطلح "التخصيص" في بابي النعت والإضافة، حيث أشار النحاة في بيان فائدة الصفة إلى أن صفة المعرفة للتوضيح، وصفة النكرة للتخصيص(١)، ويبين ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) المراد بالتخصيص بأنه "إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه"(٢)، ويعرفه الرضي (ت٦٨٦هـ) قائلا: "معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن "رجل" في قولك: جاءني رجل صالح، كان بوضع الوضع محتملا لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلت: صالح، قلَّلت الاشتراك والاحتمال ... ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاما كانت أو لا، نحو: زيد العالم، والرجل الفاضل"(٣)، وذُكر في شرح التصريح: "والتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة"(٤). وكذلك قسم النحاة الإضافة إلى قسمين: إضافة تفيد التخصيص، وإضافة تفيد التعريف(٥)، وأشار الدماميني (ت٨٢٧هـ) إلى أن التخصيص في عرف النحاة هو "تقليل الاشتراك في النكرات، والتعريف رفع الاحتمال في المعارف"(٦)، ويشير الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٢م) إلى أن المراد بالتخصيص في باب الإضافة هو "تقليل الشيوع"(٧).

---

(١) انظر: ابن يعيش، ت ٦٤٣هـ، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل ، بدون تحقيق، مكتبة المتنبي، القاهرة،، مجلد١، ج٣، ص٤٧ – وانظر الرضي، ت ٦٨٦هـ، محمد بن الحسن الإستربازي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ت ٦٤٦هـ، ت.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ج٣، ص١٢ – الأزهري، ت ٩٠٥هـ، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، بدون تحقيق، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٢، ص١٠٨.

(٢) انظر ابن يعيش، ت ٦٤٣هـ، شرح المفصل ، مجلد١، ج٣، ص٤٧.

(٣) الرضي، ت ٦٨٦هـ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب،ج٣، ص١٢.

(٤) الأزهري، ت ٩٠٥هـ، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٠٨ – وانظر الصبان، ت ١٢٠٦هـ، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بدون تحقيق، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٣، ص٥٩.

(٥) انظر: أبا حيان الأندلسي، ت ٧٤٥هـ، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت.د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨،ج٤، ص١٨٠٠ – الأزهري، ت ٩٠٥هـ، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٢٦.

(٦) يس، ت ١٠٦١هـ، يس بن زين العابدين العليمي، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، ج٢، ص٢٦. رفض بعض النحاة تقسيم الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص؛ وذلك لأن التعريف تخصيص، فالإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف. انظر: أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٨٠٠ – يس، ت ١٠٦١هـ، حاشية يس على شرح التصريح، ج٢، ص٢٦.

(٧) عبد الحميد، ت ١٩٧٢م، محمد محيي الدين، حاشية تحقيقه لأوضح المسالك الموسوم بـ "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك"، دار

أما القيد فلم أقف في كتب التراث النحوي على تعريف صريح له، ولكنه استعمل حسب المعنى اللغوي الشائع له، فقد عرفوا الإضافة بأنها "نسبة بين اسمين تقيدية توجب لثانيهما الجر"(١)، وأشار بعضهم إلى أن التخصيص في باب الإضافة يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة(٢).

ويفهم المراد بالقيد عند حديثهم عن نظام تركيب الجملة العربية، حيث تتكون من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما العمدة، وعبر سيبويه عنهما بقوله : "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"(٣).

وخلاف العمدة فضلة، والفضلة تمثل قيدا لعملية الإسناد الأساسية، ويراد بالفضلة ما يجيء بعد استيفاء الجملة ركنيها الأساسيين من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وليس معناها أنها من فضول الكلام، ويصح الاستغناء عنها من حيث المعنى(٤)، وقد يجب ذكرها لعارض كونها سادة مسد عمدة، كضربي العبد مسيئا، أو لتوقف المعنى عليها، كقوله:

إنما الميْت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء.

وقوله تعالى: "ولا تمش في الأرض مرحا" (لقمان، ١٨)، فإنه لو أسقط "مرحا" و"كئيبا" فسد المعنى(٥).

وفي العصر الحديث نجد معنى القيد صريحا وواضحا لدى الاستاذ عباس حسن (ت١٩٧٨م)، حيث أشار إلى أن النحاة يطلقون على الإسناد أو النسبة بين ركني الجملة الأساسيين النسبة الكلية أو النسبة الأساسية، ثم يشير إلى نسبة أخرى جزئية أو فرعية، تستفاد من المكملات، يطلق عليها "القيد" أو "النسبة التقييدية" يريدون بها "النسبة التي جاءت لإفادة التقييد" أي لإفادة نوع من الحصر

الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ج٣، ص٧٣.

(١) أبو حيان، ت ٧٤٥هـ، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٧٩٩ – وانظر الصبان، ت ١٢٠٦هـ، حاشية الصبان على الأشموني، ج٢، ص٢٣٧.

(٢) انظر: الأزهري، ت ٩٠٥هـ، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٠٨ – الصبان، ت١٢٠٦م، حاشية الصبان على الأشموني، ج٣، ص٥٩.

(٣) سيبويه، ت١٨٠هـ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت. الأستاذ عبد السلام هارون، دار القلم، ١٩٦٦م، ج١، ص٢٣.

(٤) انظر عيد، ت ٢٠٠٤م، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة، ص٤٥٥.

(٥) انظر: الاشموني، ت ٩٢٩هـ، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بدون تحقيق، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٢، ص١٦٩ – ابن هشام، ت ٧٦١هـ، جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، ت. محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١١م، ص٢٦٢.

والتحديد؛ ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاما مطلقا يحتمل أنواعا وأفرادا كثيرة، فجاءت التكملة (أي: القيد) فمنعت التعميم والإطلاق الشاملين، وجعلت المراد محددا محصورا في مجال أضيق من الأول، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل(١).

ويؤكد عباس حسن (ت١٩٧٨م) أيضا أن التكملة التي تسمى "القيد" أو "النسبة التقييدية" ليست مقصورة على الإضافة، بل تشمل جميع المكملات(٢).

وكذلك نجد التخصيص عند تمام حسان (ت٢٠١١م) يعد قرينة معنوية كبرى تتفرع منها قرائن معنوية أخص منها، على النحو التالي: التعدية، والغائية، والمعية، والظرفية، والتحديد والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج، والمخالفة(٣)، ثم يبين تمام حسان سبب تسمية هذه القرينة الكبرى بالتخصيص قائلا: "إنما سميت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص لما لاحظته من أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة"(٤)، ويقول في موضع آخر موضحا الفرق بين قرينة النسبة وقرينة التخصيص: "وواضح أن معنى النسبة غير معنى التخصيص؛ لأن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق"(٥).

اتضح مما سبق أن التخصيص عند الأصوليين يكون بالاستثناء، والصفة، والغاية، وبدل بعض من كل، والحال، والظرف بنوعيه، والتمييز، والمجرور، والتمييز، والمفعول معه، والمفعول لأجله، وعرفنا أن كل ما ذكر في مخصصات العموم فهو بنفسه جار في تقييد المطلق.

واتضح أيضا أن التقييد عند البلاغيين يكون بالحال ونحوه من المفاعيل، والاستثناء، والتمييز، وأن التخصيص يكون بالوصف والإضافة، ثم أشرنا إلى أن الفصل بينهما مجرد اصطلاح.

أما عند النحاة فيلاحظ أنهم ضيقوا معنى القيد وقصروه على ما يقيد علاقة الإسناد من المكملات (الفضلات)، أما هذه الدراسة فترى أن القيد أو التخصيص أوسع من ذلك، فهو يشمل كل ما يخصص أو يحدد ويقيد دلالة القول، فيشمل التعريف، والإضافة، والنعت، وسائر المكملات.

وعرف أحد الباحثين القيد بأنه "وحد نحوية تعلقت بأخرى لإفادة معنى"(٦).

---

(١) انظر السابق، ج٣، ص ١، ٢.

(٢) انظر السابق، ج٣، ص٢.

(٣) انظر حسان، ت ٢٠١١م، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م، ص١٩٤.

(٤) السابق، ص١٩٥.

(٥) السابق، ص٢٠٢.

(٦) نصر، حسن محمود، مفهوم القيد في العربية والإنجليزية دراسة في ضوء علم اللغة التقابلي، مجلة كلية الآداب، جامعة

فالبحث يعنى بكل ما يقيد ويحدد ويخصص لفظة "قَوْل" – مصدرا– أي يهتم بكل ما يضيف معنى زيادة عن مجرد الدلالة على الحدث المجرد، فيعني بكل الوسائل النحوية التي تؤدي وظيفة التقييد مبينا التلاحم بين الوظائف النحوية والدلالة المعجمية للمفردات التي تشغلها والسياق الذي وردت فيه الآية.

المبحث الأول: تقييد القول وتخصيصه بالتعريف

اللفظ النكرة مبهم الدلالة، يدل على مدلول ذهني مجرد غير معين ولا محدد في العالم الواقعي، فبالتعريف يزول الشيوع ويختفي الإبهام، كقولك: حضر طالب، فكلمة طالب نكرة مبهمة تدل على مدلول ذهني عام غير محدد في العالم الواقعي، فهو يدل على فرد ولكنه شائع بين أشباه كثيرة متماثلة، أي أن معناه مبهم ودلالته شائعة، أما إذا قلت: حضر محمود "فإن الشيوع والإبهام يزولان بسبب كلمة محمود التي تدل على فرد بعينه، والتي تمنع الاشتراك التام في معناها ومدلولها"[١].

فلفظة "قَوْل" بصيغة المصدر النكرة لفظة مبهمة شائعة تدل على أي قول مجرد، ويتخصص هذا المعنى ويتحدد بوسائل عديدة، ومن هذه الوسائل التي تحدد القول وتقيده التعريف.

بل يعد التعريف أقوى أنواع التخصيص كما أشار إلى ذلك البلاغيون بقولهم: "كمال التخصيص بالتعريف"[٢]، وهو نوعان: المعرف بـ "أل" والمعرف بالإضافة.

أولا: تقييد القول وتخصيصه بـ (أل)

تدخل (أل) على الاسم النكرة الذي يقبلها فتعرفه، يقول سيبويه: "و(أل) تعرف الاسم في قولك: القوم، والرجل"[٣]، فـ (أل) أداة من أدوات التعريف، ووسيلة من وسائل التعيين تجعل ما دخلت عليه معينا بعد ما كان شائعا.

و(أل) المُعَرِّفة نوعان: عهدية وجنسية، وتحت كل منهما أنواع:[٤]

حلوان، عدد ٢٦، يوليو ٢٠٠٩، ص ١٩١.

(١) حسن، ت ١٩٧٨م، عباس، النحو الوافي، ج١، ص٢٠٨.

(٢) السبكي، ت ٧٧٣هـ، عروس الأفراح، ج١، ص١٦٥.

(٣) سيبويه، ١٨٠هـ، الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ج٤، ص٢٢٦.

(٤) انظر: ابن مالك، ت ٦٧٢هـ، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ت. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ج١، ص ٢٥٧، ٢٥٨ – المرادي، ت ٧٤٩هـ، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ت. د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٩٣– ١٩٥ – ابن هشام، ٧٦١هـ، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. د. صلاح عبد العزيز، دار السلام، القاهرة، ط١،

١- العهدية

وهي أن يكون مصحوبها معهودا، وهي "التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف، تجعل مدلولها فردا معينا بعد أن كان مبهما شائعا"[(١)] وهو على ثلاثة أنواع:

١ – العهد الذكري، كما في قوله تعالى: "كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول" (المزمل: ١٥، ١٦).

٢ – العهد الذهني (العلمي)، كما في قوله تعالى: "إذ هما في الغار" (التوبة: ٤٠).

٣ – العهد الحضوري، كما في قوله تعالى: "اليوم أكملت لكم دينكم" (المائدة: ٣).

و(أل) العهدية تفيد النكرة درجة من التعريف تقربها من درجة العلم الشخصي، وإن لم تبلغ مرتبته وقوته، وإنما تجعلها في المرتبة التي تليه مباشرة[(٢)].

٢- (أل) الجنسية

وهي إن لم يكن المدلول عليه بمصحوب الأداة معهودا بأحد أنواع العهد السابقة، يقول عباس حس: "أما (أل الجنسية) في الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد، ومثالها: النجم مضيء بذاته،... فالنجم... معارف بسبب دخول (أل) عليها، وكانت قبل دخولها نكرات (وشأن النكرات – كشأن اسم الجنس- لا تدل على واحد بعينه) وليس في الكلام ما يدل على العهد"[(٣)]، وهي أنواع على النحو التالي:

١ – لتعريف الماهية أو لبيان الحقيقة، وهي التي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازا، كما في قوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي" (الأنبياء: ٣٠).

٢ – لاستغراق الأفراد أو لشمول أفراد الجنس، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة، كما في قوله تعالى: "وخلق الإنسان ضعيفا" (النساء: ٢٨)، وقوله تعالى: "إن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا"

٢٠٠٤م، ج١، ص٦٩ – ٧١، – ابن هشام، ٧٦١هـ، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤، ج١، ص ١٦٠ – السيوطي، ت ٩١١هـ، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت. د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م، ج١، ص٢٧٤، ٢٧٥ – حسن، ت ١٩٧٨م، عباس، النحو الوافي، ج١، ص ٤٢٣ – ٤٢٨.

(١) حسن، ١٩٧٨م، عباس، النحو الوافي، ج١، ص٤٢٣.

(٢) انظر السابق، ج١، ص٤٢٥.

(٣) حسن، ت ١٩٧٨م، عباس، النحو الوافي، ج١، ص ٤٢٥، ٤٢٦. يفرق عباس حسن بالتفصيل بين مدخول (أل) الجنسية والنكرة (انظر هامش ص٤٢٥ والمواضع المشار إليها في هذا الهامش)، ويقول ابن هشام، ت ٧٦١هـ: "والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد" (ابن هشام، ت ٧٦١هـ، مغني اللبيب، ج١، ص ٧١، ٧٢).

(العصر: ٢، ٣).

٣ – لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم، وهي التي تخلفها (كل) مجازا، نحو: أنت الرجل علما، أي الكامل في هذه الصفة، ومنه قوله تعالى: "ذلك الكتاب لا ريب فيه" (البقرة: ٢).

وردت كلمة "قول" في القرآن الكريم مقيدة بـ"أل" في ثلاثة وثلاثين موضعا[١] وجاءت في وظائف نحوية مختلفة[٢]:

أولا: القول المجرور بمن

وردت كلمة "قول" المقيدة بـ "أل" مجرورة بـ "من" في سبعة مواضع (مِنْ + أل + قول) وهي:

١ – ﴿ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ ﴾ النساء: ١٠٨

٢ – ﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ ﴾ النساء: ١٤٨

٣ – ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ الأعراف: ٢٠٥

٤ – ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾ ﴾ الرعد: ٣٣

٥ - ﴿ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ الأنبياء: ١١٠

٦ – ﴿ وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٢٤﴾ ﴾ الحج: ٢٤

٧ - ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴿٢﴾ ﴾ المجادلة: ٢

ويلاحظ على هذا المركب "من القول" ما يأتي:

١ – "من" حرف جر بياني، و "أل جنسية" و "قول" اسم جنس إفرادي، وأشار صاحب الدر المصون إلى أن "من" في آية سورة الحج للتبعيض أو للبيان[٣].

---

(١) النساء: ١٠٨، النساء: ١٤٨، الأنعام: ١١٢، الأعراف: ٢٠٥، هود: ٤٠، الرعد: ١٠، الرعد: ٣٣، إبراهيم: ٢٧، النحل:٨٦، الإسراء:١٦، طه:٧، الأنبياء:٤، الأنبياء:٢٧، الأنبياء:١١٠، الحج:٢٤، المؤمنون:٢٧، المؤمنون:٦٨، النمل:٨٢، النمل:٨٥، القصص:٥١، القصص:٦٣، السجدة:١٣، الأحزاب:٣٢، سبأ:٣١، يس:٧، يس:٧٠، الزمر:١٨، فصلت:٢٥، الأحقاف:١٨، محمد:٣٠، الحجرات:٢، ق:٢٩، المجادلة:٢.

(٢) تم التصنيف حسب الوظيفة النحوية؛ لأن التعريف بـ (أل) هو المقيِّد في كلٍ.

(٣) انظر السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج٨، ص٢٥٥.

٢ – دل القول في كل الآيات على أظهر المعاني له كما ذكر في التعريف وهو المركب بالحروف المبرز بالنطق، ما عدا قوله تعالى:﴿إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾﴾ النساء: ١٠٨، يقول الزجاج (ت٣١١هـ): " كل ما فُكِّر فيه أو خِيض فيه بليل فقد بُيِّت"(١)، ويقول الزمخشري (ت٥٣٨هـ): " "يبيتون" يدبرون ويزورون، وأصله أن يكون بالليل"(٢)، "ما لا يرضي من القول" الذي رموا به البريء، ودافعوا به عن السارق، وشهادة الزور(٣)، وهو تدبير طعمة بأن يرمي اليهودي بسرقة الدرع، وأن يحلف للرسول صلى الله عليه وسلم أنه لم يسرقها، ظنا منه أن الرسول صلى الله عليه وسلم يقبل يمينه لأنه على دينه، ولا يقبل يمين اليهودي(٤).

وقال القرطبي (ت٦٧١هـ): " "من القول" أي من الرأي والاعتقاد، كقولك: مذهب مالك والشافعي، وقيل القول بمعنى المقول؛ لأن نفس القول لا يبيت"(٥).

وذهب بعض المفسرين إلى أن القول هنا بمعنى التدبير، ثم طرحوا تساؤلا: كيف سُمي التدبير قولا، وهو معنى في النفس؟، قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): "لمَّا حدث نفسه سمي قولا على المجاز"(٦)، ويقول النيسابوري فيما نقله عنه الآلوسي (ت١٢٧٠هـ): "وتسمية التدبير وهو معنى في النفس قولا، لا إشكال فيه عند القائلين بالكلام النفسي، أما عند غيرهم فمجاز"(٧).

ويذهب الرازي (ت٦٠٤هـ) إلى أن القول بمعنى التبييت ثم يجيب عن كيفية إطلاق القول على التبييت وهو معنى في النفس قائلا: "مذهبنا أن الكلام الحقيقي هو المعنى القائم في النفس، وعلى هذا المذهب فلا إشكال، ومن أنكر كلام النفس فله أن يجيب بأن طعمة وأصحابه لعلهم اجتمعوا

---

(١) الزجاج، ت ٣١١هـ، معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت.د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م، ج٢، ص٨٣.

(٢) الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ، شرحه وضبطه الأستاذ يوسف الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة، ج١، ص٤٨٨.

(٣) انظر: أبا حيان، ت٧٤٥هـ، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، ت. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج٣، ص٣٦٠ – الآلوسي، ت١٢٧٠هـ، شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٥، ص١٤١.

(٤) انظر: الرازي، ت ٦٠٤هـ، محمد فخر الدين، تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ج١١، ص٣٦ – الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف ، ج١، ص٤٨٨.

(٥) القرطبي، ت ٦٧١هـ، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ج٥، ص٢٨٥.

(٦) الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج١، ص٤٨٨.

(٧) الآلوسي، ت ١٢٧٠هـ، روح المعاني، ج٥، ص١٤١.

في الليل"[١].

٣ – ازداد المعنى في سياق هذه الآيات تقييدا وتخصيصا من خلال تلاحم كلمة "قول" المقيدة بـ"أل" بمقيِّد أخر، حيث تعلق الجار والمجرور (من القول) بحال محذوفة في أية رقم (١٠٨) من سورة النساء[٢]، وأية رقم (١٤٨) من سورة النساء[٣]، وآية رقم (٢٠٥) من سورة الأعراف[٤]، وآية رقم (١١٠) من سورة الأنبياء[٥]، وآية رقم (٢٤) من سورة الحج[٦]، ومنها ما تعلق بالنعت كما في الآية رقم (٣٣) من سورة الرعد[٧]، والآية رقم (٢) من سورة المجادلة[٨].

ثانيا: القول المجرور بـ (الباء)

ورد القول المقيد بـ (أل) مجرورا بالباء في خمسة مواضع وهي:

١ – ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾ ﴾ إبراهيم: ٢٧

"القول الثابت" الذي ثبت بالحجة والبرهان في قلب صاحبه وتمكن فيه، واطمأنت إليه نفسه[٩]، وهو الكلمة الطيبة التي ذكرت صفاتها في الآيات التي قبلها[١٠]، وذهب كثير من المفسرين إلى أن بـ "القول الثابت" كلمة التوحيد، وهي قول: لا إله إلا الله "في الحياة الدنيا" يعني قبل الموت، "وفي الآخرة" يعني في القبر عند سؤال منكر ونكير [١١].

---

(١) الرازي، ت ٦٠٤، تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، ج١١، ص٣٦.

(٢) انظر: الدرويش، ت ١٩٨٢م، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ، دار ابن كثير، دمشق، بيروت،١٩٨٠، ج٢، ص٣١٥ – بهجت، ت ٢٠١٦م، عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٣م، ج٢، ص ٣٧٤.

(٣) انظر: العكبري، ت ٦١٦هـ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، ت. علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ج١، ص٤٠٢ – السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٤، ص١٣٤.

(٤) انظر: الدرويش، ت١٩٨٢م، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج٣، ص٥٢٢ – بهجت، ٢٠١٦م، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ج٤، ص ١٦٠.

(٥) انظر: العكبري، ت ٦١٦هـ، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٩٣٠ – السمين الحلبي، ت٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٨، ص٢١٧.

(٦) انظر: العكبري، ت ٦١٦هـ، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٩٣٨ – السمين الحلبي، ت٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٨، ص٢٥٥.

(٧) انظر: الدرويش، ت ١٩٨٢م، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج٥، ص١٢٧ – بهجت، ت ٢٠١٦م، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ج٥، ص ٤٣٤.

(٨) انظر بهجت، ت ٢٠١٦م، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ج١١، ص ٤٢٠.

(٩) انظر: الزمخشري، ت٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢، ص٥٣٨ – أبا حيان، ت٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط لأبي حيان، ج٥، ص٤١٢.

(١٠) انظر الآلوسي، ت ١٢٧٠هـ، روح المعاني، ج١٣، ص٢١٧.

(١١) انظر: البغوي، ت٥١٦هـ، أبو محمد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، ت. محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة،

وقيل: التعريف في "القول" لاستغراق كل الأقوال الثابتة[١]، وفي متعلق الجار والمجرور "بالقول" وجهان، فيجوز أن يتعلق بـ "يثبت" ويجوز أن يكون متعلقا بـ "آمنوا"[٢]، والمعنى على الأول ثبتهم بالبقاء على ذلك، أو ثبتهم في سؤال القبر به، وعلى القول الثاني فالباء سببية، ومعناه: آمنوا بالتوحيد الخالص فوحدوه ونزهوه عما لا يليق بجنابه[٣].

٢ - ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ ﴾ طه: ٧

الخطاب في قوله تعالى: "وإن تجهر" للرسول صلى الله عليه وسلم ظاهرا والمراد أمته[٤]، ويجوز أن يكون لغير محدد ليعم كل مخاطب[٥]، ويشير صاحب التحرير والتنوير ت ١٩٧٣م إلى أن أصل النظم هو: ويعلم السر وأخفى إن تجهروا بالقول، أي أن موقع قوله تعالى: "وإن تجهر بالقول" موقع الاعتراض بين قوله: "يعلم السر وأخفى" وقوله: "الله لا إله إلا هو" في الآية التي تليها[٦].

والجار والمجرور "بالقول" متعلق بالفعل تجهر، و (أل)المقيدة للقول جنسية تدل على الاستغراق، أي أن الله سبحانه وتعالى يعلم جهركم بكل قول، فهو الذي يعلم السر وأخفى.

٣ - ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٧

قوله تعاله واصفا الملائكة: "لا يسبقونه بالقول" أي لا يتقدمونه بالقول ولا يتكلمون إلا بما أمرهم به، وهي عبارة عن حسن طاعتهم وكمالها ومراعاتهم لامتثال أمره وتأدبهم معه سبحانه وتعالى[٧]، وكما أن قولهم تابع لقوله، فعملهم أيضا كذلك مبني على أمره، لا يعملون عملا ما لم يؤمروا به[٨].

الرياض، ١٤٠٩هـ، ج٤، ص٣٤٩، – ابن عطية، ت٥٦٤هـ، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت. عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت،ج٣، ص٣٣٧– القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج٩، ص٢٧٤.

(١) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ، ج١٣، ص٢٢٦.

(٢) انظر: أبا حيان، ت٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٥، ص٤١٢ – السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٧، ص١٠١ – القاسمي، ت ١٩١٤م، محمد جمال الدين، تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٧، ج١٠، ص٣٧٢٨.

(٣) انظر القاسمي، ت ١٩١٤م، تفسير القاسمي، ج١٠، ص٣٧٢٨.

(٤) انظر: أبا حيان، ت٧٤٥هـ، البحر المحيط ، ج٦، ص٢١٤ – ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ت١٩٧٣م، ج١٦، ص١٨٩.

(٥) انظر ابن عاشور، ت١٩٧٣م، تفسير التحرير والتنوير، ج١٦، ص١٨٩.

(٦) انظر ابن عاشور، ت١٩٧٣م، تفسير التحرير والتنوير، ج١٦، ص١٨٩.

(٧) انظر: القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١١، ص٢١٦ – ابن عطية، ت٥٤٦هـ، المحرر الوجيز ، ج٤، ٧٩ – البغوي، ت٥١٦ هـ، تفسير البغوي، ج٥، ص٣١٥ – الالوسي، ت ١٢٧٠هـ، روح المعاني، ج١٧، ص٣٢.

(٨) انظر الزمخشري، ت٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص١٨٥.

وفي هذه الآية نابت "أل" المقيدة للقول مناب الإضافة حيث إن المراد هو: لا يسبق قولهم قوله، أو لا يسبقونه بقولهم، يقول الزمخشري: "فأنيبت اللام مناب الإضافة، أي: لا يتقدمون قوله بقولهم، كما تقول: سبقت بفرسي فرسه"(١)، هذا عند الكوفيين، أما عند البصريين فالضمير محذوف أي بالقول منه(٢).

ويشير الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) إلى أن الغرض من إنابة :أل" مناب الإضافة عند الكوفيين هو "الاختصاص والتجافي عن التكرار"(٣).

والجار والمجرور "بالقول" متعلق بقوله: "لا يسبقونه" و(أل) المقيدة للقول جنسية تفيد الاستغراق.

٤ - ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢ ﴾ الأحزاب: ٣٢

أمرهن أن يكون قولهن جزلا، وكلامهن فصلا عند كلامهن مع الرجال، ولا يكون على وجه يظهر في القلب علاقة بما يظهر عليه من اللين(٤).

والجار والمجرور "بالقول" متعلق بالفعل (تخضع)، و(أل) جنسية أيضا أفادت الاستغراق، والباء الداخلة على القول، يجوز أن تكون للتعدية كهمزة التعدية، أي: لا تخضعن القول، وموقع الباء هنا أفضل من همزة التعدية؛ لأن باء التعدية أتت مع باء المصاحبة، ويجوز أن تكون الباء بمعنى (في)، أي: لا يكن منكن لين في القول(٥).

٥ - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢ ﴾ الحجرات: ٢

أي: أنكم إذا كلمتموه وهو صامت فإياكم ومجاوزة ما نُهيتم عنه من رفع الصوت، بل عليكم ألا تبلغوا به الجهر الدائر بينكم، وأن تتعمدوا في مخاطبته القول البين المقربَّ من الهمس، كما تكون مخاطبة المهيب المعظم، وقيل: معنى "ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض" أي: لا تقولوا:

(١) الزمخشري، الكشاف، ت ٥٣٨هـ، ج٣، ص١٨٥ – وانظر الآلوسي، ت ١٢٧٠هـ، روح المعاني، ج١٧، ص٣٢.

(٢) انظر السمين الحلبي، ت٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٨، ص١٤٦.

(٣) الالوسي، روح المعاني، ت ١٢٧٠هـ، ج١٧، ص٣٢.

(٤) انظر القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٤، ص١٣٠.

(٥) انظر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ت١٩٧٣، ج٢٢، ص٩.

يا محمد، يا أحمد، وخاطبوه بالنبوة[١].

كلما ازدادت المقيدات ازداد المعنى تحديدا وتخصيصا، فالجار والمجرور "بالقول" متعلق بقوله: "ولا تجهروا"، وكذلك الجار والمجرور "كجهر" في محل نصب نعت لمصدر محذوف، وعامله ما تعلق به "بالقول" وهو الفعل (تجهروا)، أي لا تجهروا له جهرا كائنا كجهر بعضكم، أو جهرا مثل جهر بعضكم لبعض[٢].

ثالثا: القول المقيد بـ (أل) الواقع مضافا إليه

وقع القول المقيد بـ (أل) مضافا إليه في موضعين:

١ – ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ الأنعام: ١١٢

"زخرف القول" ما يزينه من القول والوسوسة والإغراء على المعاصي وتموهه[٣]، وهو عبارة ما يوسوس به شياطين الجن إلى شياطين الإنس، وسمي وحيا؛ لأن يكون خفية، وجعل تمويههم زخرفا لتزينهم إياه[٤].

تضافرت مقيدات عدة جعلت القول أكثر إيضاحا وتحديدا:

الأول: تقييده بـ (أل) المعرِّفة.

الثاني: تقييده بالصفة؛ لأن إضافة الزخرف إلى القول من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي القول الزخرف أي المزخرف، وهو من الوصف الجامد المؤول بالمشتق؛ إذ كان بمعنى الزيْن، ويفهم من وصف القول بالزخرف أنه محتاج إلى التحسين والزخرفة، ولا يحتاج القول إلى ذلك إلا إذا كان غير مشتمل على ما يكسبه القبول في حد ذاته؛ وذلك أنه كان يفضي إلى ضر يحتاج قائله إلى تزيينه وتحسينه لإخفاء ما في من الضر؛ خشية أن ينفر عنه من يسوله لهم، فذلك

(١) انظر: الزجاج، ت ٣١١هـ، معاني القرآن وإعرابه، ج٥، ص٢٧ – الزمخشري، ت٥٣٨هـ، الكشاف، ج٤، ص٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) انظر: النحاس، ت ٣٢٨هـ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، ت. د.محمد محمد تامر، د. محمد رضوان، الشيخ. محمد عبد المنعم، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، ج٣، ص١١٤ – الشوكاني،ت ١٢٥٠هـ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م، ص١٣٨٩ – الهرري، ت ١٤٤١هـ ، محمد الأمين بن عبد الله، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف.د. هاشم محمد علي، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج٢٧، ص٣٩٢.

(٣) انظر الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢، ص١١٩.

(٤) انظر: النحاس، ت ٣٢٨هـ، إعراب القرآن، ج١، ص٣٨٨ – القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج٧، ص٥٠.

التزيين ترويج يستهوون به النفوس[١].

ثالثا: تقييده بـ (غرورا) بالأوجه الإعرابية المختلفة؛ لأنه في جميع الأوجه العامل فيه (يوحي) –تصريحا أو بالمعنى– الذي هو عامل النصب في المضاف من المركب الإضافي (زخرف القول):

- النصب على المصدر: يقول الزجاج (ت٣١١هـ): "(غرورا) منصوب على المصدر، وهذا المصدر محمول على المعنى؛ لأن مبنى إيحاء الزخرف من القول معنى الغرور، وكأنه قال: يغرون غرورا"[٢]، ويقول القرطبي في توجيه النصب: "لأن معنى "يوحي بعضهم إلى بعض" يغرونهم بذلك غرورا"[٣].
- النصب على المفعول له: انتصب على المفعول لأجله لفعل (يوحي)، أي: يوحون زخرف القول ليغَرُّوهم[٤]، وقيل: نصب على المفعول له، أي: لأنْ يغَرُّوا غيرهم"[٥].
- النصب على الحال: أي هو مصدر في موضع الحال[٦]، وهو من باب وقوع الحال جامدة مؤولة بمشتق أي: غارِّين[٧].

٢ – ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَـٰلَكُمْ ﴿٣٠﴾ ﴾ محمد: ٣٠

قوله: "في لحن القول" أي في فحواه وأسلوبه وقصده من غير تصريح أو إيضاح به[٨]، فالنبي صلى الله عليه وسلم يعرفهم بمقاطع كلامهم وهيئتهم وقرائن أمورهم أنهم بخلاف ما يقولون[٩]، وذلك بإلهام يجعله الله في علم رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يخفى عليه شيء من لحن

(١) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٨، ص١٠.

(٢) الزجاج، ت ٣١١هـ، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٢٢٩ – وانظر السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٥، ص١١٦.

(٣) القرطبي، تفسير القرطبي، ت٦٧١هـ، ج٧، ص٥٠.

(٤) انظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ت ١٩٧٣م، ج٨، ص١٠.

(٥) وانظر السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٥، ص١١٦.

(٦) انظر: النحاس، ت ٣٢٨هـ، إعراب القرآن، ج١، ص٣٨٨ – العكبري، ت ٦١٦هـ، البيان غي إعراب القرآن، ج١، ص٥٣٢ – القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي ،ج٧، ص٥٠.

(٧) انظر السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٥، ص١١٦.

(٨) انظر: النحاس، ت٣٢٨هـ، إعراب القرآن، ج٣، ص٩٩ – الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٤، ص٢٢٢ – القاسمي، ت ١٩١٤م، تفسير القاسمي، ج١٥، ص٥٣٩٠.

(٩) انظر ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز، ج٥، ص١٢٠، ١٢١.

كلامهم[١].

ولحن القول: الكلام المحال به إلى غير ظاهره ليفطن له من يُراد أن يفهمه دون أن يفهمه غيره، بأن يكون في الكلام تعريض أو تورية، أو ألفاظ مصطلح عليها بين شخصين أو فرقة[٢].

رابعا: القول المقترن بـ (أل) الواقع فاعلا

وقع القول المقيد بـ (أل) فاعلا في أحد عشر موضعا، ونائبا عن الفاعل في موضع واحد، وإليك الصور التي ورد عليها:

الصورة الأولى: ورد فاعلا للفعل "سبق" على النحو التالي: (سبقَ + جار ومجرور + القول) وهذه الصورة في موضعين:

١ - ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ﴿٤٠﴾ ﴾ هود: ٤٠

٢ - ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسۡلُكۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ مِنۡهُمۡۖ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۖ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ المؤمنون: ٢٧

وردت هاتان الآيتان في سياق الحديث عن سيدنا نوح عليه السلام، فالمستثنى منه قوله: "أهلك" في الآيتين، والمستثنى "من سبق عليه القول" أنه من أهل النار، وهو إحدى امرأتيه المذكورة في سورة التحريم وابنه منها اسمه (يام)[٣]، وقيل المراد: هو عمومٌ في من لم يؤمن به من أهله وعشيرته[٤].

والمراد بـ "سبق عليه القول" أي سبق فيه القول من الله بالوعيد والهلاك والعذاب[٥]، والتعريف

(١) انظر ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ت ١٩٧٣م، ج٢٦، ص١٢١.

(٢) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٤، ص٢٢٢ - ابن عاشور، ت١٩٧٣م، تفسير التحرير والتنوير، ج٢٦، ص١٢٢.

(٣) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢، ص٤٠٣ – ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز لابن عطية، ج٣، ص١٧٢، ج٤، ص١٤٢ – أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٥، ص٢٢٣ – ابن كثير، ت ٧٧٤هـ، أبو الفداء إسماعيل، تفسير ابن كثير،ت: مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد، محمد فضل، على أحمد عبد الباقي، مؤسسة قرطبة، الجيزة، ط١، ٢٠٠٠م، ج٧، ص٤٣٧، ج١٠، ص١٢١ – ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٢، ص٧٢، ج١٨، ص٤٦.

(٤) انظر ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز لابن عطية،ج٣، ص١٧٢.

(٥) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢، ص٤٠٣- ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز، ج٣، ص١٧٢ – ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٢، ص٧٢.

في "القول" للعهد، أي: من كان من أهلك كافرا، وعدى الفعل (سبق) بحرف الجر (على)؛ لتضمينه (سبق) معنى (حكم)[١].

الصورة الثانية: ورد فاعلا للفعل "حَقَّ" و "يحقُّ" على النحو التالي: (حقَّ + جار ومجرور + القول) في أربعة مواضع، و(حق + القول + جار ومجرور) في موضعين، و (يحق + القول + جار ومجرور) في موضع واحد:

١ – ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾ الإسراء: ١٦

٢ – ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا ۖ تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كَانُوٓا۟ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ القصص: ٦٣

٣ – ﴿ ۞ وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُوا۟ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ فصلت: ٢٥

٤ - ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ الأحقاف: ١٨

٥ – ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ السجدة: ١٣

٦ – ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ ﴾ يس: ٧

٧ – ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٠﴾ ﴾ يس: ٧٠

معنى (حقَّ) في هذه الآيات: وجب وثبت وتحقق وتعين[٢]، والمراد بالقول كلمة العذاب والوعيد لأئمة الكفر والشياطين وهو قوله تعالى: "وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين" (هود: ١١٩)، وقوله تعالى: "قال فالحق والحق أقول لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين" (سورة ص: ٨٤، ٨٥)[٣]

(١) انظر ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٢، ص٧٢.

(٢) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف ، ج٣، ص٤٦٢، ٦٤٢ – ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز، ج٤، ص٤٤٦ – القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٠، ص١٧٣ – ابن كثير، ت ٧٧٤هـ، تفسير ابن كثير،ج١١، ص٣٤٤، ٣٤٥ ،

(٣) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص٨، ٦٤٢ – ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز، ج٥، ص١٠٠ –أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص٣٣١– ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٦، ص٤٠.

ويشير صاحب التحرير والتنوير في مواضع عدة إلى أن تعريف (القول) في هذه الآيات يفيد العهد، وهو قول معهود عند المسلمين؛ لما تكرر التعبير عنه في القرآن بـ (القول) نحو آية: ١١٩ من سورة هود، و٨٤، ٨٥ من سورة ص، وقوله تعالى: "أفمن حق عليه كلمة العذاب" (الزمر: ١٩) ...إلخ[١].

الصورة الثالثة: ورد فاعلا للفعل وقع على النحو التالي: (وقع + القول + جار ومجرور) في موضعين في سورة واحدة:

١ - ﴿ ۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ النمل: ٨٢

وقوع القول حصول مُتَضَمَّنه[٢]، وذكرت آراء كثيرة في المراد بـ "وقع القول"، قيل معناه: وجب الغضب عليهم، وقيل: وقوع القول يكون بموت العلماء ورفع القرآن وذهاب العلم، وقيل: القول هو قوله عز وجل: "ولكن حق القول من لأملأن جهنم" (السجدة: ١٣) فوقع القول معناه: وجب العقاب، وقيل معناه: إذا ظهرت علامات القيامة التي تقدم القول فيها[٣]، وقيل: هو ما وعدوا من قيام الساعة والعذاب والوعيد، ووقوعه حصوله[٤].

وتعريف (القول) على أكثر الآراء السابقة يكون للعهد ويفسره المقام[٥]، واستعمال حرف الجر (على) مع الفعل (وقع) تأكيد للوجوب كاستعمال: "وكان حقا علينا نصر المؤمنين" (الروم: ٤٧)[٦]

٢ - ﴿ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا۟ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ النمل: ٨٥

أي وجب العذاب عليهم بظلمهم أي بشركهم[٧]، والكلام في هذه الآية كسابقتها، يقول صاحب تفسير التحرير والتنوير: "وهذا القول هو القول السابق في آية "وإذا وقع القول عليهم"، فإن ذلك

(١) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير ، ج٢٠،ص ١٥٧، ج٢١، ص٢٢٤، ج٢٤، ص٢٧٥، ج٢٦، ص٤٠.

(٢) انظر: الأصفهاني، ت ٥٠٢هـ، المفردات في غريب القرآن، ص٥٣٠ – الفيروزابادي، ت ٨١٧هـ، بصائر ذوي التمييز ، ج٥، ص٢٥٢.

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف، ت ٥٣٨هـ، ج٣، ص٤٢٦ – القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٣، ص١٦٧– الأصفهاني، ت ٥٠٢هـ، المفردات في غريب القرآن، ص٥٣٠.

(٤) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف ، ج٣، ص٤٢٦ – ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٠، ص٣٨.

(٥) انظرابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٠، ص٣٨.

(٦) انظر الفيرزابادي، ت ٨١٧هـ، بصائر ذوي التمييز ، ج٥، ص٢٥٢.

(٧) انظر القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٣، ص١٧٠.

القول مشتمل على حوارات كثيرة فكلما تحقق شيء منه فقد وقع القول"[١].

الصورة الرابعة: ورد نائبا عن الفاعل في موضع واحد وهو: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٩

أي لست مبطلا ذلك الوعيد، وهو القول؛ لأن الوعيد من نوع القول، والتعريف فيه للعهد[٢]، أي قدمت بالوعيد أني أعذب الكفار في ناري فلا يبدل قولي، ثم أزال الاعتراض بقوله في بقية الآية" : "وما أن بظلام للعبيد"[٣]، وذكرت آراء أخرى للمراد بـ "القول" ومنها ما يتفق مع المراد بالقول في الآيات السابقة[٤].

جاء القول فاعلا لأفعال: (سبق، حق، يحق، وقع)، وكلها جاءت بالمعنى نفسه وهو: وجب وثبت وتحقق وتعين، وتعريف (القول) للعهد، والمراد بالقول الوعيد والعذاب والهلاك وإشارة إلى آيات معينة كما سبق ذكرها ومنها قوله تعالى: "قال فالحق والحق أقول لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين" (سورة ص: ٨٤، ٨٥).

خامسا: وقوع القول المقترن بـ(أل) مفعولا به

وقع القول المقيد بـ (أل) مفعولا به في سبعة مواضع:

١ - ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴿١٠﴾ ﴾ الرعد: ١٠

أي أن الله سبحانه وتعالى لا يخفى عليه شيء، سواء في علمه المسر القول ومن جهر به، و (أل) لاستغراق جنس القول[٥].

٢ - ﴿ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ شُرَكَآءَهُمْ قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا۟ مِن دُونِكَ ۖ فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ النحل: ٨٦

يراد بالقول هنا: تكذيب الأصنام لمن عبدها بأنها لم تكن آلهة ولا أمرتهم بعبادتها[٦]، و (أل)

(١) ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٠، ص٤٢.

(٢) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٦، ص٣١٦.

(٣) انظر ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز، ج٥، ص١٦٤.

(٤) انظر القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٧، ص١٤.

(٥) انظر: القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج٩، ص٢١٩ – أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٥، ص٣٦٢.

(٦) انظر القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٠، ص١٢١ – البغوي، ت ٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج٥، ص٣٧ – ابن عاشور، ت

المقيدة للقول للعهد دلت على قول معهود وهو تكذيب الأصنام لمن عبدها.

٣ - ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ الأنبياء: ٤

القول هنا عام يشمل السر والجهر، وهو السميع لأقوالكم، والعليم بأفعالكم[١]، و(أل) التعريف المقيدة للقول تفيد الاستغراق[٢].

٤ - ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ المؤمنون: ٦٨

المراد بالقول هنا: القرآن الكريم[٣]، وهو كقوله عز وجل: "أفلا يتدبرون القرآن" (النساء: ٨٢)، وسمي قولا؛ لأنهم خوطبوا به[٤]، و (أل) المقيدة للقول عهدية.

٥ - ﴿ ۞ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ القصص: ٥١

المعنى: أن القرآن جاءهم متتابعا متواصلا: وعدا ووعيدا، ومواعظ ونصائح، وقصصا وعبرا، وزجرا ودعاء، إرادة أن يتذكروا فيفلحوا،، أو نزل عليهم نزولا متصلا بعضه إثر بعض[٥]، والضمير في لهم قيل: لقريش، وقيل: لليهود، وقيل: هو لهم جميعا[٦].

ويقول صاحب التحرير والتنوير: "القول مراد به القرآن، قال تعالى: "إنه لقول فصل" (الطارق:١٣)، وقال: "إنه لقول رسول كريم" (التكوير:١٩)، فالتعريف للعهد، أي: القول المعهود"[٧].

٦ - ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ سبأ: ٣١

١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٤، ص٢٤٧.

(١) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف ، ج٣، ص١٧٨ – البغوي، ت ٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج٥، ص٣١٠ – أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٦، ص٢٧٦.

(٢) انظر ابن عاشور، ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٧، ص١٤.

(٣) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص٢٥٧ – البغوي، ت ٥١٦هـ، تفسير، ج٥، ص٤٢٣ – القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٢، ص١٠١ – أبا حيان، ت٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط لأبي حيان، ج٦، ص٣٨١.

(٤) انظر القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٢، ص١٠١.

(٥) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص٤٥٨ – أبا حيان، ت٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص١١٩.

(٦) انظر: القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٣، ص٢١٠ – أبا حيان، ت٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص١١٩.

(٧) ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٠، ص١٤٢.

المراد بالقول هنا الجدال واللوم والعتاب في موقف الحساب، بعد أن كانوا في الدنيا أخلاء متناصرين[١]، و (أل) الداخلة على القول عهدية.

٧ - ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾ ﴾ الزمر: ١٨

القول هنا عام في جميع الأقوال، وأحسن القول القرآن وما يرجع إليه، وقيل: المراد بالقول في "يستمعون القول" هو القرآن الكريم[٢]، فـ (أل) على القول الأول للاستغراق، وعلى القول الثاني للعهد.

ثانيا: تخصيص القول وتقييده بـ (الإضافة)

الإضافة لغة: الإسناد، واصطلاحا: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر[٣]، وأشار النحاة إلى أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه إذا كان نكرة نحو: غلام رجل، ويتعرف به إن كان معرفة[٤]، وهذا إذا كانت الإضافة محضة[٥]، وأشاروا إلى إن المراد بالتخصيص هو الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن غلام امرأة أخص من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه، كما تميز غلام زيد به[٦].

وعدَّ أبو حيان ت ٧٤٥هـ في ارتشاف الضرب التعريف نوعا من التخصيص قائلا: "والإضافة إنما تفيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف، فإن أضيف إلى معرفة اقتضى التخصيص التام من الإضافة"[٧]، وأجاب الدماميني (ت ٨٢٧هـ) على كلام أبي حيان بأن التخصيص في عرف النحاة تقليل الاشتراك في النكرات، والتعريف رفع الاحتمال في المعارف[٨].

---

(١) انظر: البغوي، ت ٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج٦، ص٤٠٠ – القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٤، ص٢٢١.

(٢) انظر أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط لأبي حيان، ج٧، ص٤٠٤.

(٣) انظر: أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٧٩٩ – الصبان، ت ١٢٠٦هـ، حاشية الصبان على الأشموني، ج٢، ص٢٣٧.

(٤) انظر: ابن يعيش، ت ٦٤٣هـ، شرح المفصل، مجلد١، ج٢، ص١١٨، ١٢١ - الأشموني، ت ٩٢٩هـ، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٢، ص٢٣٩ – أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، ارتشاف الضرب، ج٤، ض١٨٠٠ – الأزهري، ت ٩٠٥هـ، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٢٦.

(٥) انظر ابن يعيش، ت ٦٤٣هـ، شرح المفصل،مجلد١، ج٢، ص١١٨.

(٦) انظر: ابن هشام، ت٧٦١هـ، مغني اللبيب ، ح٢، ص٦٥٧ – الأزهري، ت ٩٠٥هـ، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٢٦.

(٧) أبو حيان، ت ٧٤٥هـ، ارتشاف الضرب، ج٤، ض١٨٠٠

(٨) يس، ت ١٠٦١هـ، حاشية يس على شرح التصريح، ج٢، ص٢٦.

أيا كان الأمر فإن إضافة القول إلى ما بعده نكرة كان أو معرفة، يضيف له قيدا لم يكن موجودا قبل الإضافة كما أشار ابن هشام في مغني اللبيب في باب (الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة) فعدّ منها التعريف والتخصيص(١).

ويقول الإمام عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) في دلائل الإعجاز: "من شأن الإضافة الاختصاص، فهي تتناول الشيء من الجهة التي تُخْتَصُّ منها بالمضاف إليه، فإن قلت: غلام زيد،؟ تناولت الإضافة الغلام من الجهة التي تختص منها بزيد، وهو كونه مملوكا"(٢).

ورد القول مقيدا بالإضافة في خمسة وثلاثين موضعا، حيث أضيف إلى الضمير في واحد وعشرين موضعا(٣)، وإلى الاسم ظاهر في أربعة عشر موضعا(٤).

أ: تخصيص القول وتقييده بالإضافة إلى الضمير

تعد الضمائر من أهم وسائل الربط في الكلام، وهي من وسائل الإحالة(٥) التي تقوم "على صنع جسور كبرى للتواصل بين أجزاء النص المتباعدة والربط بينهما ربطا واضحا"(٦)، وتؤدي إلى: (٧)

١ – مبدأ الاقتصاد والثبات المعنوي.

٢ – مبدأ الدقة الدلالي.

والإحالة تساهم في تحقيق معيارين من المعايير النصية وهما: السبك وهو معيار الترابط الرصفي، والالتحام وهو معيار الترابط المفهومي(٨).

ويشير النحاة إلى أن مبدأ الاختصار والاقتصاد هو "جل مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم

---

(١) انظر ابن هشام، ت ٧٦١هـ، مغني اللبيب، ج٢، ص ٦٥٧– وانظر السيوطي، ت ٩١١هـ، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، ت. غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ج٢، ص٩١.

(٢) الجرجاني، ت ٤٧١هـ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبوعات مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م، ص٣٦٢.

(٣) البقرة: ١١٣، ١١٨، ٢٠٤– آل عمران: ١٤٧– النساء: ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧– المائدة: ٣٦– الأنعام: ٧٣– التوبة: ٣٠– يونس: ٦٥– هود: ٥٣– الرعد: ٥– النحل: ٤٠– طه: ٢٨، ٩٤– النمل: ١٩– الأحزاب: ٤– يس: ٧٦– المنافقون: ٤– الملك: ١٣.

(٤) آل عمران: ١٨١– التوبة: ٣٠– مريم ٣٤– الحج: ٣٠– النور:٥١– الصافات: ٣١– المجادلة: ١– الممتحنة: ٤– الحاقة: ٤٠، ٤١، ٤٢– المدثر: ٢٥– التكوير: ١٩، ٢٥.

(٥) انظر حسان، ت ٢٠١١م، تمام، مقدمة ترجمة د. تمام حسان لكتاب النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٩، ٣٠.

(٦) عفيفي، أحمد، الإحالة في نحو النص، الناشر: كتب عربية، ص٧.

(٧) انظر السابق، ص٨.

(٨) انظر روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء (مقدمة المترجم)، ص٨ – عفيفي، الإحالة في نحو النص، د. أجمد عفيفي، ص٨.

ومن ثم وضعوا باب الضمائر؛ لأنها أخصر من الظواهر"[١]، ويمثل السيوطي (ت٩١١هـ) لتحقيق هذا المبدأ في باب الضمائر – وخاصة ضمير الغيبة– بقوله تعالى:﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴿٣٥﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٥، فضمير الغيبة "لهم" قام مقام عشرين ظاهرا[٢].

ويشير ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) إلى أهمية الضمائر رصفيا ومفهوميا وإلى دورها في تحقيق مبدأ الاقتصاد قائلا: "وإنما أتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازا من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله ... وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: زيد فعل زيد، جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات، كقولك: مررت بزيد الطويل، ... والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات، والأحوال المقترنة بها: حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم"[٣].

والضمائر ليست على درجة واحدة في التعريف، فأوغلها تعريفا المتكلم؛ لأنه لا يوهمك غيره، ثم المخاطب، وهو يلي المتكلم في الحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفا هو ضمير الغائب[٤].

وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقا عند بعض النحاة، وعند الأكثر أن المضاف إلى الضمائر في رتبة العلم[٥].

جاء القول مقيدا بالإضافة إلى الضمير في واحد وعشرين موضعا، على النحو التالي:

١- المضاف إلى ضمير المتكلم

أضيف القول إلى ضمير المتكلم الواحد في موضعين وكلاهما في سورة طه، قوله تعالى:﴿ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴿٢٨﴾ ﴾ طه: ٢٧، ٢٨، استعار موسى العقدة؛ لثقل كان في لسانه، وطلب حل العقدة بقدر ما يفقه قوله ويفهم جيدا، فهو لم يطلب الفصاحة الكاملة، ويفهم هذا من تنكير العقدة وإنه لم يقل: (عقدة لساني) [٦].

---

(١) السيوطي، ت ٩١١هـ، الأشباه والنظائر في النحو، ج١، ص٣٧.

(٢) انظر السابق، ج١، ص٣٧.

(٣) ابن يعيش، ت ٦٤٣هـ، شرح المفصل، مجلد١، ج٣، ص٨٤.

(٤) انظر السابق، مجلد١، ج٣، ص٨٤، ٨٥.

(٥) انظر الأشموني، ت ٩٢٩هـ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص١٠٧.

(٦) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣ ص١٤٢، أباحيان، ت ٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٦ ص٢٢٤.

وقوله: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿٩٤﴾ ﴾ طه: ٩٤، قوله تعالى: "لم ترقب قولي" فهو من بقية حكاية قول سيدنا موسى الذي قدره هارون في ظنه(١)، أي: خشيت أن تقول: فرقت بين بني إسرائيل، وأن تقول: لم ترقب قولي، أي: ما راعيت ما أمرتك به، ولم تعمل بوصيتي وتمتثل أمري حيث استخلفتك فيهم(٢).

وأضيف إلى ضمير المتكلمين في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ النحل: ٤٠، والمراد بهذه الآية هو "إعلام منكري البعث بهوان أمره على الله تعالى"(٣)، وتفيد (إنما) القصر، أي: قصر وقوع التكوين على صدور الأمر به، وهو قصر قلب؛ لإبطال اعتقاد المشركين تعذر إحياء الموتى، والمراد بـ "قولنا لشيء" تكويننا شيئا، أي تعلق المقدرة بخلق شيء(٤).

٢ – المضاف إلى ضمير الخطاب

أضيف إلى ضمير المخاطب المفرد المذكر (كَ) في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ هود: ٥٣

قوله: "عن قولك" فعن للتعليل أي لا يكون قولك سبب تركنا آلهتنا إذ هو مجرد عن البينة(٥)، وأشار صاحب التحرير والتنوير إلى أن "عن" للمجاوزة "أي لا نتركها تركا صادرا عن قولك"(٦).

وأضيف إلى ضمير خطاب الجمع المذكر (كُمْ) في موضعين:

١ – قوله تعالى: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴿٤﴾ ﴾ الأحزاب: ٤.

---

(١) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٦ ص٢٩٣.

(٢) انظر: ابن كثير، ت ٧٧٤هـ، تفسير ابن كثير، ج٩ ص٣٦٢ – الشنقيطي، ت ١٣٩٣هـ، محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ج٤ ص٦٣٠.

(٣) الثعالبي، ت ٨٧٥هـ، عبد الرحمن بن محمد، تفسير الثعالبي(الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، ت. علي محمد معوض وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧،ج٣ ص ٤١٩.

(٤)انظر ابن عاشور، ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٤ ص١٥٦.

(٥)انظر: ابن عطية، ت٥٤٦هـ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٢ ص١٨١، الآلوسي، ت ١٢٧٠هـ، روح المعاني، ج١٢ ص٨١.

(٦)انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٢ ص٩٨.

قوله: "ذلكم" إشارة إلى المنفيات الثلاثة المذكورة في الآية مخاطبا الكافرين أصحاب هذه الافتراءات، وأشار إلى هذه المنفيات بأنها أقوال؛ باعتبار أن المراد أنها أقوال فحسب وليس لمدلولاتها حقائق خارجية تطابقها(١)، وأكد هذا المراد قوله : "بأفواهكم" أي: أنه قول لا تتجاوز دلالته الأفواه إلى الواقع، يقول ابن عاشور: "فعلم من تقييده "بأفواهكم" إلى أنه قول كاذب لا يطابقه الواقع: وزاده تصريحا بقوله: "والله يقول الحق" فأومأ إلى أن قولهم ذلك قول كاذب"(٢).

٢ – قوله تعالى: ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ ﴾ الملك: ١٣

الضمير "كم" في الآية يعود على المشركين، كانوا ينالون من الرسول صلى الله عليه وسلم، فيخبره جبريل بما قالوا، فقال بعضهم لبعض: أسروا قولكم لئلا يسمع رب محمد فنزلت هذه الآية، أي: أسروا قولكم في أمر محمد(٣).

٣ – المضاف إلى ضمير الغيبة

أضيف إلى ضمير المفرد الغائب (هـ) في موضعين:

١ – قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٤ ، الضمير في "قوله" يعود على من نزلت فيه، جاء في تفسير البغوي (ت ٥١٦هـ) أنه رجل من المنافقين اسمه أبي وسمي بالأخنس وهو حليف لبني زهرة، وكان هذا الرجل حلو الكلام حسن المنظر، وكان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ويظهر الإسلام ويدعي أنه يحب النبي صلى الله عليه وسلم، ويحلف بالله على ذلك وكان الرسول صلى الله عيه وسلم يدني مجلسه فنزلت فيه هذه الآية(٤).

ويشير ابن عاشور (ت١٩٧٣م) إلى أن المراد بالقول هنا "ما فيه دلالة على حاله في الإيمان والنصح للمسلمين؛ لأن ذلك هو الذي يهم الرسول ويعجبه، وليس المراد صفة قوله من فصاحة وبلاغة"(٥). ٢ – قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن

(١)انظر: الآلوسي، ١٢٧٠هـ، روح المعاني، ج٢١ ص١٤٦. ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢١ ص٢٥٩.

(٢) ان عاشور، ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢١ ص٢٦٠.

(٣) انظر: النيسابوري، ت ٤٦٨هـ، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، أسباب النزول، ت.د. السيد الجميلي، دار الريان للتراث، القاهرة، ص٣٧٠ – الدمشقي، ت ٨٨٠هـ، أبو حفص عمر بن علي بن عادل، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ج١٩ص٢٤٣.

(٤) انظر البغوي، ت٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج١ص٢٣٥.

(٥)ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢ ص٢٦٦.

فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ وَلَهُ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿٧٣﴾ ﴾ الأنعام: ٧٣.

قوله تعالى: "قوله الحق" القول هنا مقيد بمقيدين، الأول بالإضافة إلى ضمير الغائب، والثاني بوصفه بـ (الحق) ردا على المشركين، وأشار ابن عاشور (ت١٩٧٣م) إلى أن المراد بالقول: "كل ما يدل على مراد الله تعالى وقضائه في يوم الحشر، وهو يوم يقول كن"(١).

و"قوله الحق" مبتدأ، و"يوم يقول" خبره مقدما عليه(٢)، "وأصل التركيب: وقوله الحق يوم يقول: كن فيكون، ونكتة الاهتمام بتقديم الظرف الرد على المشركين المنكرين وقوع هذا التكوين بعد العدم"(٣).

وأضيف إلى ضمير المفردة الغائبة (ها) في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوۡلِهَا ﴿١٩﴾ ﴾ النمل: ١٩، أي: "تعجبا من حذرها واهتدائها إلى تدبير مصالحها ومصالح بني نوعها"(٤)، و"ضاحكا" حال مؤكدة لعاملها "تبسم" وهو ما تعلق به الجار والمجرور "من قولها" والمراد بـ "من قولها" هو قول النملة المذكور في السابقة على هذه الآية وهو قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ النمل: ١٨

وأضيف إلى ضمير الغائبين (هم) في اثني عشر موضعا:

١ - ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡۚ فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ البقرة: ١١٣

مرجع الضمير في قوله تعالى: "قولهم" اليهود والنصارى، حيث إن كل منهما يرمي المخالف له بالضلال، والمراد بـ "الذين لا يعلمون" –عند الجمهور– مشركو العرب الذين ليسوا من الفرقين؛ لأنهم لا كتاب لهم(٥).

٢ - ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ

(١)ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٧ ص٣٠٨.

(٢)انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢ص١٠٤ – أبا حيان، ٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٤ص١٦٥.

(٣)ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٧ص٣٠٧.

(٤)القاسمي، ت ١٩١٤م، تفسير القاسمي(محاسن التأويل)، ج١٣ص٤٦٦٣.

(٥)انظر القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي ،ج٢ص٦٢.

قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾ البقرة: ١١٨

اختلف المفسرون فيمن عنى الله تعالى بـ "الذين لا يعلمون"، قيل هم النصارى -ورجحه الطبري(ت ٣١٠هـ)-، وقيل هم اليهود، وقيل هم الجهلة من مشركي العرب(١)، واختلفوا أيضا في مرجع الضمير في قوله تعالى: "قبلهم"، قيل: هم اليهود، وقيل: هم اليهود والنصارى وغيرهم، وقيل: هم اليهود والنصارى؛ لأن الضمير في قوله تعالى: "قولهم" يعود على الذين لا يعلمون، وهم مشركو العرب(٢).

٣ - ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ آل عمران: ١٤٧

قوله: "وما كان قولهم" عطف على قوله" "فما وهنوا" الوقعة نعتا لـ "ربيون" في الآية السابقة؛ لأنه لما وصفهم برباطة الجأش وثبات القلب، وصفهم بعد ذلك بما يدل على الثبات من أقوال اللسان(٣)، ويقول محمد رشيد رضا (ت١٩٣٥م): "أي ما كان لهم من قول في تلك الحال التي اعتصموا فيها بالصبر والثبات وعزة النفس وشدة البأس إلا ذلك القول المنبئ عن قوة إيمانهم وصدق إرادتهم"(٤)، وهذا القول هو "إضافة الذنوب والإسراف إلى أنفسهم مع كونهم ربانيين هضما لها واستقصارا"(٥).

٤ - ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾ ﴾ النساء: ١٥٥

٥ - ﴿ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾ ﴾ النساء: ١٥٦

٦ - ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ ﴾ النساء: ١٥٧

---

(١)انظر: الطبري، ت٣١٠هـ، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ت. محمود محمد شاكر، أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، م٢ص٥٥٠- ٥٥٢ – الزمخشري، ت٥٣٨هـ، الكشاف، ج١ص١٦٨ - القرطبي، ت٦٧١هـ ، تفسير القرطبي ، ج٢ص٧٤.

(٢)انظر: الطبري، ت٣١٠هـ، تفسير الطبري، م٢ص٥٥٤، ٥٥٥ – ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١ ص٦٨٩.

(٣)انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٤ ص١١٩.

(٤) رضا، السيد محمد رشيد، ت١٩٩٣٥م، تفسير المنار(تفسير القرآن الحكيم)، دار المنار، القاهرة، ط٢، ١٩٤٧م، ج٤ ص١٧٢.

(٥)الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج١ ص٣٧٢.

قوله تعالى: "قولهم" في الآيات: ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧ من سورة النساء، يعود فيها الضمير إلى اليهود، يقول ابن عطية (ت٥٤٦هـ) في تفسير آية ١٥٧: "هذه الآية والتي قبلها عدد الله تعالى فيها أقوال بني إسرائيل وأفعالهم على اختلاف الأزمان وتعاقب القرون"(١).

٧ - ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ المائدة: ٦٣

الضمير في قوله تعالى: "قولهم" يعود على اليهود والنصارى بسبب ذكر الربانيين وهم علماء النصارى، والأحبار وهو علماء اليهود، وقيل المراد هم اليهود فقط؛ لأن هذه الآيات فيهم(٢)، والمقول هو الإثم ويراد به الكذب، وقيل: الإثم كلمة الشرك(٣).

٨ - ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ ۖ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ ۚ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ التوبة: ٣٠

قوله تعالى: "قولهم" قيد القول هنا بالضمير العائد على اليهود والنصارى، وقيد أيضا بالحال شبه الجملة وهو قوله تعالى: "بأفواههم"، والمراد "أنه قول لا يعدو الوجود في اللسان وليس له ما يحققه في الواقع"(٤).

٩ - ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦٥﴾ ﴾ يونس: ٦٥

قيد القول في قوله تعالى: "قولهم" في هذه الآية وفي الآية رقم ٧٦ من سورة يس بالإضافة إلى الضمير المراد به المشركون، وهو من باب إضافة اسم الجنس فيعم(٥) أي: لا يحزنك قولهم في الشرك وإنكار البعث، و تكذيبهم وافتراؤهم وقولهم: لست مرسلا وغيره(٦)، ومفعول القول محذوف لأنه معلوم أن هذه الأمور هي التي تحزن النبي صلى الله عليه وسلم(٧).

١٠ - ﴿ ۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ۖ

(١)ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز، ج٢ ص١٣٣.

(٢)انظر القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ح٦ ص١٧٨.

(٣)انظر الزمخشري، ت٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢ ص٤٤.

(٤) ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٠ ص١٦٨.

(٥) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١١ ص٢٢١، ج٢٣ ص٧٢.

(٦) انظر: القرطبي، ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج٨ ص٢٦٩ – ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١١ ص٢٢١، ج٢٣ ص٧٢.

(٧)ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١١ ص٢٢١.

وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٥﴾ ﴾ الرعد: ٥

قوله تعالى: "قولهم" قيد القول بالضمير المراد به منكرو البعث، أي: وإن تعجب يا محمد من قولهم في إنكار البعث فقولهم عجيب حقيق بأن يتعجب منه(١)، وقول منكري البعث: "أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ " يجوز أن يكون في محل رفع بدلا من "قولهم"، ويجوز أن يكون منصوبا بالقول(٢).

١١ - ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ يس: ٧٦

أي فلا يَهمنَّك تكذيبهم لك وأذاهم وجفاؤهم وكفرهم بالله(٣).

١٢ - ﴿ ۞ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا۟ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ۖ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ۚ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٤﴾ ﴾ المنافقون: ٤

قوله تعالى: "لقولهم" قيد القول بالإضافة إلى ضمير الغائبين "هم" العائد على المنافقين، يعنى عبد الله بن أبي، ومغيث بن قيس، وجد بن قيس، ومعتب بن قيس(٤)، كانوا "ذوي فصاحة وألسنة، وإذا سمعهم السامع يصغي إلى قولهم لبلاغتهم"(٥).

وضمن الفعل "تسمع" معنى تصغي وتميل؛ لذلك عُدِّي باللام(٦)، ويقول ابن عاشور: "ليس في الإخبار بالسماع للقول فائدة لولا أنه ضمن معنى الإصغاء لوعي كلامهم"(٧).

والمخاطب في الآية هو النبي صلى الله عليه وسلم ، "وقيل الخطاب لكل أحد ممن يصلح للخطاب ويؤيده قراءة يُسمع على البناء للمفعول"(٨).

---

(١) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢ ص٥٠٤ - المحلي، ت ٨٦٤هـ، جلال الدين محمد بن أحمد، والسيوطي، ت ٩١١هـ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تفسير الجلالين، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٤٩.

(٢) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢ ص٥٠٤ - السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٧ ص١٦.

(٣)انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣ ص٦٦٤ - أبا حيان، ت٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ٧ص٣٣٢- ابن كثير، ت٧٧٤هـ، تفسير ابن كثير، ج١١ ص٣٨٣.

(٤)انظر: الرازي، ت ٦٠٤هـ، محمد فخر الدين، تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب)،دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ج٣ ص١٤ – القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٨ ص٨٨.

(٥)ابن كثير، ت٧٧٤هـ، تفسير ابن كثير، ج١٤ ص٦.

(٦)انظر: أبا حيان، ت٧٤٥هـ، البحر المحيط، ج٨ ص٢٦٨ – السمين الحلبي، ت٧٥٦هـ، الدر المصون، ج١٠ ص٣٣٧.

(٧)ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٨ ص٢٣٩.

(٨)أبو السعود، ت ٩٨٢هـ، محمد بن محمد، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي،

ب: تخصيص القول وتقييده بالإضافة إلى الاسم الظاهر

أضيف القول إلى المعرفة في تسعة مواضع، وإلى النكرة في خمسة مواضع

١ - المضاف إلى المعرفة

أ – القول المقيد بالإضافة إلى مضاف إلى الضمير

ورد القول على هذه الصورة في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ الصافات: ٣١.

و"حق" بمعنى لزمنا وثبت ووجب علينا "قول ربنا"، والمراد بقول ربنا: كلمة العذاب ووعيده(١)، ويقول صاحب تفسير التحرير والتنوير: "وجملة "إنا لذائقون" بيان لـ "قول ربنا""(٢)، وفي هذا الموضع التفات من المخاطب إلى المتكلم، حيث إنه "لو حُكي الوعيد كما هو لقال: إنكم لذائقون، ولكنه عدل به إلى لفظ المتكلم؛ لأنهم متكلمون بذلك عن أنفسهم"(٣)، ونكتة الالتفات هنا: زيادة التنصيص على المعنى بذوق العذاب(٤).

ورد القول مقيدا بالإضافة إلى مضاف إلى أعرف المعارف وهو الضمير (نا)، ووضح المفسرون المراد من هذا المركب الإضافي (قول ربنا) كم سبق، وأشار بعضهم إلى أن كلمة العذاب هي قوله تعالى(٥): ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ السجدة: ١٣

ب – القول المقيد بالإضافة إلى العلم

ورد القول على هذه الصورة في موضع واحد في القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ

بيروت، ج٨ ص٢٥٢.

(١) انظر: البغوي، ت٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج٧، ص٣٩ – الزمخشري، ت٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص ٦٧٥ – السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٩، ٣٠٠.

(٢) انظر ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٣، ص١٠٥.

(٣) الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص٦٧٥– وانظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٣، ص١٠٥ .

(٤) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٣، ص١٠٥.

(٥) انظر البغوي، ت٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج٧، ص٣٩.

رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾ ﴾ الممتحنة: ٤

فالقول قُيِّد بإضافته للعلم (إبراهيم)، والمراد من المركب الإضافي: "قول إبراهيم" هو قول إبراهيم لأبيه: "لأستغفرن لك"، وهذا القول مستثنى من قوله: أسوة حسنة، أي: فلا تتأسوا به في الاستغفار فتستغفرون للمشركين(١)، وقيل معنى الاستثناء أن إبراهيم باعد قومه وهجرهم إلا في الاستغفار لأبيه(٢)، والاستثناء منقطع؛ لأن هذا القول ليس من جنس قولهم: "إنا برآء منكم"، فإن قول إبراهيم لأبيه: "لأستغفرن لك" رفق بأبيه، وهو يخالف التبرؤ منه، فكان الاستثناء في معنى الاستدراك عن قوله: "إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم" الشامل لمقالة إبراهيم معهم لاختلاف جنس القول(٣).

ج – القول المقيد بالإضافة إلى الاسم الموصول

ورد القول مضافا إلى الاسم الموصول في ثلاثة مواضع:

١ – ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾ ﴾ آل عمران: ١٨١

هذا القول قاله اليهود عندما سمعوا قول الله عز وجل: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ البقرة: ٢٤٥، ويدل على هذا تصريحه في آخر الآية في قوله: "وقتلهم الأنبياء بغير حق"(٤)، هذا القول قيد باسم الموصول (الذين) الموضح المراد منه بصلته وما عطف عليها.

٢ – ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ التوبة: ٣٠، والمضاهاة: المشابهة، والكلام هنا على حذف مضاف، أي: يضاهي قولهم قول الذين كفروا، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، و "الذين كفروا من قبل" هم المشركون من العرب واليونان وغيرهم(٥)، ويشير القرطبي (ت ٦٧١هـ) إلى أن للعلماء في "قول الذين كفروا" ثلاثة آراء:

(١) انظر: القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج ١٨، ص٤٠ – أبا حيان، ت٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٨، ص٢٥٢.

(٢) انظر القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج ١٨، ص٤٠.

(٣) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٨، ص ١٤٥.

(٤) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج١، ص٣٩٣ – القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج٤، ص٢٢٤ – ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٤، ص١٨٣..

(٥) انظر: السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٦، ص٤٠ – ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٠، ص١٦٩.

(١)

- قول عبدة الأوثان: اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى.
- قول الكفرة: الملائكة: بنات الله.
- قول أسلافهم، فقلدوهم في الباطل واتبعوهم على الكفر.

٣ - ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾ ﴾ المجادلة: ١. قيدت لفظة (قول) بالإضافة إلى اسم الموصول (التي) والمراد بها كما ذكر المفسرون في أسباب نزول الآية هي: خولة بنت ثعلبة وهي تشتكي زوجها للرسول صلى الله عليه وسلم[٢].

والسماع في قوله تعالى: "سمع" يعنى به الاستجابة للمطلوب، بقرينة دخول "قد"[٣].

د – القول المقيد بالإضافة إلى المعرف بـ (أل)

وردت لفظة (قول) مقيدة بالإضافة إلى المعرف بـ (أل) في أربعة مواضع:

١ - ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ مريم: ٣٤

قيدت كلمة (قول) بالحق معرفا بـ (أل) أي الحق المعهود بالصفات المذكورة في الآيات السابقة لهذه الآية الدالة على التمام والكمال، يقول صاحب التحرير والتنوير: "ومعنى "قول الحق" أن تلك الصفات التي سمعتم هي قول الحق، أي مقول هو الحق وما خالفها باطل"[٤]، وقال الكسائي (ت ١٨٩هـ): " "قول الحق" نعت لعيسى، أي ذلك عيسى ابن مريم "قول الحق" وسمي قول الحق كما سمي كلمة الله، والحق هو الله عز وجل"[٥]، وقال الزمخشري في الكشاف: "وإنما قيل لعيسى: كلمة الله وقول الحق؛ لأنه لم يولد إلا بكلمة الله وحدها وهو قوله كن من غير واسطة أب"[٦].

وقيل في توجيه قراءة النصب في (قولَ): "يجوز فيه أن يكون مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة، كقولك: هو عبدُ الله الحقَّ لا الباطلَ، أي: أقول قولَ الحق... وهو من إضافة الموصوف إلى

(١) انظر: القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج٨، ص٨٨.

(٢) انظر: النيسابوري، ت ٤٦٨هـ، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، أسباب النزول ، ص٤٦٨ – الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٤، ص٣٥٣ – القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٧، ص١٩١ – السيوطي، ت ٩١١هـ، جلال الدين عبد الرحمن، لباب النقول في أسباب النزول، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٨٩ .

(٣) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٨، ص٨.

(٤) ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٦، ص١٠٢ .

(٥) القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١١، ص٨١.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ت٥٣٨هـ، ج٣، ص١٠٣ – وانظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٦، ص١٠٢.

صفته، أي: القول الحق"[١]، فكل هذه التوجيهات تعد تقييدا وتخصيصا وزيادة توضيح للمصدر (قول).

٢ - ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾ ﴾ الحج: ٣٠

قيدت كلمة (قول) بـ كلمة (زور) معرفة بأل تفيد شمول الجنس، فالآية تضمنت الأمر باجتناب قول الزور كله في كل أشكاله وصوره.

والزور الباطل والكذب، وكل ما عدا الحق فهو زور وكذب وباطل[٢]، وقيل: قول الزور قولهم: هذا حلال وهذا حرام، وما يشبه ذلك من افتراءاتهم[٣].

٣ - ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ النور: ٥١

قيد القول بالإضافة إلى المعرف بـ (أل) التي تفيد العهد الذهني، والقول منصوب خبرا لكان، واسمها "أن يقولوا"[٤]، وقرئ (قولُ) بالرفع وقراءة الجمهور أقوى، لأنه يشترط في كان أن يكون اسمها أقوى تعريفا من خبرها[٥]، ويقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): " "وأن يقولوا" أوغل لأنه لا سبيل عليه للتنكير بخلاف قول المؤمنين"[٦].

٤ - ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ ﴾ المدثر: ٢٥

هذه الآية "تأكيد لما قبله، أي: يلتقط من أقوال الناس"[٧]، والقول قيد بالإضافة إلى المعرف بـ (أل) أي من جنس كلام البشر.

ويشير صاحب تفسير التحرير والتنوير إلى أن هذه الآية بدل اشتمال من جملة ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ ﴾ المدثر: ٢٤ بأن السحر يكون أفعالا وأقوالا، فهذا من السحر القولي[٨].

---

(١) السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج٧، ص٥٩٨.

(٢) انظر: ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز،ج٤، ص١٢٠ - القرطبي، تفسير القرطبي، ت٦٧١هـ، ج١٢، ص٤١.

(٣) انظر الزمخشري، ت٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص٢٢٣..

(٤) انظر: القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٢، ص٢١١ – ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج١٨، ص٢٧٤.

(٥) انظر: الزمخشري، ت٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص٣٠١ – ابن عطية، ت٥٤٦هـ، المحرر الوجيز، ج٤، ص١٩١.

(٦) انظر الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٣، ص٣٠١.

(٧) أبو حيان، ت٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٨، ص٣٦٧.

(٨) انظر ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٩، ص٣١٠.

٢ – القول المضاف إلى النكرة

أ – تقييد القول بالإضافة إلى النكرة الموصوفة

ورد القول على هذه الصورة في ثلاثة مواضع ويراد به القرآن الكريم، وكلها في سياق الدفاع عن القرآن الكريم ضد افتراءات الكفار، حيث أضيف لـ (رسول) موصوف بـ (كريم) في آية مكررة في موضعين وهي: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴾ الحاقة: ٤٠، والتكوير: ١٩، والموضع الثالث قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَيۡطَٰنٖ رَّجِيمٖ ﴿٢٥﴾ ﴾ التكوير: ٢٥، وفي المواضع الثلاثة ازداد الأمر تقييدا وتخصيصا بتقييد المقيِّد بمخصص آخر وهو النعت.

وضمير (إنه) في الموضعين عائد على القرآن الكريم ولم يسبق له ذكر، ولكنه معلوم من المقام، وإضافة (قول) إلى رسول؛ لأنه الذي بلَّغه، فهو قائله، والإضافة لأدنى ملابسة، وتأكيد الخبر بحرف (إن) و (اللام) للرد على الذين كذبوا أن يكون القرآن من كلام الله، ونسبوه إلى غير ذلك(١).

ب – تقيد القول بالإضافة إلى النكرة غير الموصوفة

ورد على هذه الصورة في موضعين في سورة واحدة في سياق الدفاع عن القرآن الكريم أيضا، ووردا بعد إضافة القول لرسول الكريم في سورة الحاقة حيث أضيف إلى (شاعر) مرة، وإلى (كاهن) مرة أخرى، جاء القرآن نافيا هذه الإضافة الصادرة من الكفار على النحو التالي: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوۡلِ كَاهِنٖۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ الحاقة: ٤٠ – ٤٢

أي "أن هذا القرآن "لقول رسول كريم" أي: يقوله ويتكلم به على وجه الرسالة من عند الله "وما هو بقول شاعر" ولا كاهن كما تدعون"(٢)، وعطف جملة "ولا بقول كاهن" على جملة الخبر في قوله: "بقول شاعر"، و(لا) النافية تأكيد لنفي "ما"، ردا لقول المشركين: هو شاعر أو هو كاهن(٣).

(١) انظر ابن عاشور، ت١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٩، ص ١٤١، ج٣٠، ص١٥٤، ١٥٥.

(٢) الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٤، ص٤٥٩.

(٣) انظر ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢٩، ص ١٤٢.

المبحث الثاني: تخصيص القول وتقييده بالصفة

ورد القول في القرآن الكريم مقيدا بالصفة في ٢٣ موضعا، وأتى الموصوف (القول) مذكورا صريحا في ١٩ موضعا، ومقدرا في ٤ مواضع، وهو النمط الأصلي للتركيب الوصفي المعروف في علم النحو، وهو أن يذكر الموصوف وتذكر صفته تابعة له.

١ – القول (الموصوف) المذكور في الجملة

ذكر القول ثم ذكرت صفته (قيده) تابعا له في ١٩ موضعا على النحو التالي:

قيِّد بـ: (السديد) في موضعين، و(البليغ) في موضع واحد، و(واللين) في موضع واحد، و(المختلف) في موضع واحد، و(الفصل) في موضع واحد، و(العظيم) في موضع واحد، و(اليسر) في موضع واحد، و(الثقيل) في موضع واحد، و(الثابت) في موضع واحد، و(الكريم) في موضع واحد، و(المعروف) في ستة مواضع، و(غير الذي قيل) في موضعين[(١)].

في كل هذه المواضع أتى المقيِّد والمقيَّد نكرتين لإفادة عموم هذه القيود في سيقاتها، إلا عند تقييده بالثابت أتيا معرفتين في قوله تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾ ﴾ إبراهيم: ٢٧

أي أن "القول الثابت" هو القول الذي ثبت بالحجة والبرهان في قلب صاحبه وتمكن فيه، واطمأنت إليه نفسه[(٢)] –يحمل في طياته صفات القوة والكمال_ ، وهو الكلمة الطيبة التي ذكرت صفاتها في الآيات التي قبلها[(٣)]، وذهب كثير من المفسرين إلى أن المراد بـ "القول الثابت" كلمة التوحيد، وهي قول: لا إله إلا الله "في الحياة الدنيا" يعني قبل الموت، "وفي الآخرة" يعني في القبر عند سؤال منكر ونكير [(٤)].

واختلفت هذه الصفات تبعا لاختلاف سياقاتها، فسياق يقتضي المعروف، وسياق يقتضي اللين، وسياق يقتضي البلاغة...إلخ

---

(١) وهذه المواضع على ترتيب ذكرها على النحو التالي: النساء:٩ – الأحزاب:٧٠ – النساء:٦٣ – طه:٤٤ – الذاريات:٨ – الطارق:١٣ – الإسراء:٤٠ – الإسراء:٢٨ – المزمل:٥ – إبراهيم:٢٧ – الإسراء:٢٣ – البقرة:٢٣٥ – البقرة:٢٦٣ – النساء:٥ – النساء:٨ – الأحزاب٣٢ – محمد:٢١ – البقرة:٥٩ – الأعراف:١٦٢.

(٢) انظر: الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، الكشاف، ج٢، ص٥٣٨ – أبا حيان، ت ٧٤٥هـ، تفسير البحر المحيط، ج٥، ص٤١٢.

(٣) انظر الآلوسي، ت ١٢٧٠هـ، روح المعاني، ج١٣، ص٢١٧.

(٤) انظر: البغوي، ت ٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج٤، ص٣٤٩ – ابن عطية، ت ٥٤٦هـ، المحرر الوجيز، ج٣، ص٣٣٧- القرطبي، ت٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج٩، ص٢٧٤.

فهناك دراسات عدة تناولت أوصاف القول في القرآن بالتفصيل تبعا لهذه الجوانب[١]، ولذا أكتفي بالإشارة إليها في الهامش، ولا دعي لتكرار ما كتب عنها، وقد أشرت إلى ذلك أيضا في الدراسات السابقة.

٢ – وقوع القول (الموصوف) مقدرا

وقع القول موصوفا مقدرا في القرآن الكريم في أربعة مواضع[٢]:

١ – ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ البقرة: ٨٣.

" وقولوا للناس حسنا" قرئ حَسَنَا بفتح الحاء والسين وقرئ حُسْنا بضم الحاء وسكون السين ولكل قراءة توجيهاتها عند النحاة[٣]، ومن توجيهات قراءة "حُسْنا" بضم الحاء وسكون السين – وهو الظاهر– أنه مصدر وقع صفة لمحذوف تقديره: وقولوا للناس قولا حُسْنا[٤]، ويشير القاسمي (ت ١٩١٤م) إلى أن هذا "فيه من التأكيد والتخصيص على إحسان مقولة الناس، أنه وضعٌ للمصدر فيه موضع الاسم، وهذا إنما يستعمل للمبالغة في تأكيد الوصف كرجل عدل وصوم وفطر"[٥].

٢ – ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ

(١) صاعد، إبراهيم، القول في القرآن الكريم (دراسة لغوية ونحوية)، ص ١٧٧– ١٨٠ – السعيد، رضا محمود محمد، القول الموصوف في القرآن الكريم وأثره في الدعوة الإسلامية – شواهنة، حمزة عبد الله سعادة ، أوصاف القول في ضوء القرآن الكريم – أبو غرارة، الدسوقي محمد، وصف القول في القرآن الكريم دراسة بلاغية في السياق والمقام.

(٢) البقرة:٨٣– الأحزاب: ٤– المجادلة: ٢– النبأ: ٣٨. هذا الإحصاء حسب اطلاع الباحث، وحسب ما أشارت إليه بعض الدراسات، انظر: شواهنة، حمزة عبد الله، أوصاف القول في ضوء القرآن الكريم، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد ٣٤، شباط ٢٠١٨، ص ١٤٩ – أبو غرارة، الدسوقي محمد، وصف القول في القرآن الكريم دراسة بلاغية في السياق والمقام، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، عدد ٣٦، يونيو ٢٠٢١م، ص ٦.

(٣) انظر: القيسي، ت ٤٣٧هـ، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ت. ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ج١، ص ٥٨، ٥٩ – البغوي، ت ٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج١، ص١١٧ – العكبري، ت ٦١٦هـ، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٨٤ – القرطبي، تفسير القرطبي، ت ٦٧١هـ، ج٢، ص١٥ – السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج١، ص٤٦٦، ٤٦٧.

(٤) انظر: القيسي، ت ٤٣٧هـ، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٥٨، ٥٩ – السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج١، ص٤٦٦ – القاسمي، ت ١٩١٤م، تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، ح٢، ص١٨٠.

(٥) القاسمي، تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، ح٢، ص١٨٠.

﴿ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿٤﴾ ﴾ الأحزاب: ٤

"الحق" نعت منصوب لمصدر محذوف، أي: يقول القولَ الحقَّ[١]، أي: العدل[٢]، أو القول الثابت المحقق في نفس الأمر[٣]، فالقول المحذوف هنا مقيد بمقيدين (أل) التعريفية والصفة.

٣ – ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴿٢﴾ ﴾ المجادلة: ٢

"منكرا" نعت لمصدر محذوف، أي: ليقولون قولا منكرا[٤]، وهناك من يرى أنه مفعول لفعل محذوف؛ لفهم المعنى، أي: ليقولون شيئا منكرا من القول؛ لتفيد الصفة غير ما أفادته الموصوف، لأن على القول الأول يكون التقدير: ليقولون قولا منكرا من القول، فيصير قوله : "من القول" لا فائدة فيه[٥].

٤ – قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴿٣٨﴾ ﴾ النبأ: ٣٨.

"صوابا" نعت لمصدر محذوف، أي: قال قولا صوابا[٦]، أي: حقا، وقيل: أي: قال: لا إله إلا الله[٧].

(١) انظر: القيسي، ت ٤٣٧هـ، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص١٩٢ – القرطبي، ت ٦٧١هـ، تفسير القرطبي، ج١٤، ٩٠ – ابن عاشور، ت ١٩٧٣م، التحرير والتنوير، ج٢١، ص٢٦٠.

(٢) انظر ابن كثير، ت ٧٧٤هـ، تفسير ابن كثير، ج١١، ص٦١٣.

(٣) انظر القاسمي، ت ١٩١٤م، تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، ج١١، ص٦١٣.

(٤) انظر: القيسي، ت ٤٣٧هـ، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص٣٦٣ – السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج١٠، ص٢٦٣.

(٥) انظر السمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون، ج١٠، ص٢٦٤.

(٦) انظر: الدرويش، ت ١٩٨٢م، محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ج١٠، ص٣٥٩– صافي، ت ١٩٨٥م، محمود، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، بيروت، ط٣، ١٩٩٥، ج١٥، ص٢٢٢.

(٧) انظر: البغوي، ت ٥١٦هـ، تفسير البغوي، ج٨، ص٣١٨– ابن كثير، ت ٧٧٤هـ، تفسير ابن كثير، ج١٤، ٢٣٦.

أنماط أخرى للقول الموصوف

وهناك أنماط أخرى للقول الموصوف[١] – وهي حسب المعنى لا التركيب اللفظي– أشار إليها بعض الباحثين وهي:[٢]

١ – إضافة القول إلى صفته:

وذلك كتركيب (قول الحق) في قوله عز وجل: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ﴾ مريم: ٣٤

فأصل التركيب: (القول الحق)، ولكنه أضاف القول إلى صفته، ليفيد تلاحم الموصوف بالصفة، فلا ينفصل عنها، كما لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

٢ – أن تتقدم صفة القول عليه ثم تضاف إليه:

ومنه قوله تعالى: "﴿ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ ﴾ الأنعام: ١١٢

فالأصل: يوحي بعضهم إلى بعض (القول المزخرف)، ثم تقدمت صفة القول عليه واقعة موقع الإعرابي؛ لتحول الصفة بذلك من كونها مجرد عنصر تابع للموصوف، إلى عنصر مستقل، تشتمل على القيم النحوية والدلالية التي كان يتمتع بها الموصوف من قبل؛ لتكون محور اهتمام السياق.

٣ – أن يتوسط حرف الجر (من) بين القول وصفته:

وهذا كقوله تعالى: ﴿ وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾ الحج: ٢٤، وغيرها من الآيات التي ذكرت في القول المقيد بـ (أل) المجرور بـ (من)، فأصل معنى التركيب: وهدوا إلى القول الطيب.

---

(١) تم ذكرها في هذا البحث في مواطن مختلفة حسب طبيعة تقسيم البحث.

(٢) انظر: سعفان، مفرح، التراكيب الوصفية للقول في القرآن الكريم، بحث منشور على موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، وعلى مجموعة موقع مداد – صاعد، إبراهيم، القول في القرآن الكريم (دراسة لغوية ونحوية)، ص ١٧٦.

الخاتمة

وقف البحث على مخصصات القول ومقيداته في القرآن الكريم، وقام باستقراء كل مواضع وقوع القول مصدرا مقيَّدا، معتمدا على كتب التفسير باختلاف توجهاتها للوقوف على كل القرائن التي تتضافر مع المقيدات النحوية لبيان المراد بالقول، وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١ – الفصل بين التخصيص والتقييد مجرد اصطلاح فكل منهما تضييق وتحديد من أجل توضيح المعنى المراد.

٢ – وسائل التخصيص والتقييد اللفظية كلها نحوية مع اختلاف العلوم التي تعرضت لهما.

٣ – استعمل القول بدلالات عدة خلاف معناه المباشر، فقد قصد به القرآن الكريم في مواضع عدة، وأتى بمعنى التدبير، وبمعنى التكوين، وقصد به أيضا كلمة العذاب في مواضع كثيرة.

٤ – ورد القول المقيد بـ (أل) فاعلا لـ (سبق، حق، وقع، يحق) في ١١ موضعا، ويراد به في كل هذه المواضع كلمة العذاب.

٥ – وقع القول المقيد بـ (أل) مجرورا بمن في ٧ مواضع، ودل القول فيها على ظاهر دلالة القول إلا في آية واحدة وهي أية ١٠٨ من سورة النساء، و(أل) في كل هذه المواضع جنسية.

٦ – ورد القول مضافا لضمير الغائبين (هم) في ١٢ موضعا، وكل هذه المواضع المراد بالضمير غير المسلمين: اليهود أو النصارى أو مشركو العرب، إلا في آية واحدة وهي آية ١٤٧ من سورة آل عمران.

٧ – اختلفت صفات القول في القرآن الكريم تبعا لاختلاف سياقاتها، فسياق يقتضي المعروف، وسياق يقتضي اللين، وسياق يقتضي البلاغة ... إلخ، ولكن وصف القول بالمعروف هو أكثر الأوصاف ذكرا، وفي هذا إشارة إلى اهتمام الإسلام ومراعاته للجانب النفسي عند الإنسان، وأن التشريع الإسلامي متكامل، حيث جمع بين الإحسان الفعلي والقولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- القرآن الكريم.
- الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الآمدي (ت٦٣١هـ)، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق الشيخ عبد الرازق عفيفي، دار الصميعي، السعودية، ط١، ٢٠٠٣م.
- البغوي (ت٥١٦هـ)، أبو محمد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، ت. محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- بهجت (ت٢٠١٦م)، عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٣م.
- التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، سعد الدين مسعود بن عمر، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ت.د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الثعالبي (ت٨٧٥هـ)، عبد الرحمن بن محمد، تفسير الثعالبي(الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، ت. علي محمد معوض وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- الجرجاني (ت٤٧١هـ)، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبوعات مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.
- ابن جني (ت٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان، الخصائص ، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.
- حسان (ت٢٠١١م)، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م.
- حسان(ت٢٠١١م)، تمام، مقدمة ترجمة د. تمام حسان لكتاب النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- حسن (ت١٩٧٨م)، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٣.
- أبو حيان (ت٧٤٥هـ)، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، ت. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- أبو حيان (ت٧٤٥هـ)، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت.د.

رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- الدرويش (١٩٨٢م)، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٨٠م.
- الدمشقي (ت ٨٨٠هـ)، أبو حفص عمر بن علي بن عادل، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- الرازي (ت٦٦٦هـ)، محمد بن أبوبكر بن عبد القادر، الصحاح، شرح وتقديم د. عبد الفتاح البركاوي، دار المنار، القاهرة.
- الرازي (٦٠٤هـ)، محمد فخر الدين، تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن للراغب ت. محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- رضا (ت١٣٥٤هـ)، السيد محمد رشيد، تفسير المنار(تفسير القرآن الحكيم)، دار المنار، القاهرة، ط٢، ١٩٤٧م.
- الرضي (ت٦٨٦هـ)، محمد بن الحسن الإستربازي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ت. د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- الزجاج (٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت.د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- الزركشي (ت٧٩٤هـ)، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٩٩٢م.
- الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ، شرحه وضبطه الأستاذ يوسف الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة.
- السبكي (ت٧٧٣هـ)، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- أبو السعود (ت٩٨٢هـ)، محمد بن محمد، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- سيبويه (ت١٨٠هـ)، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت. الأستاذ عبد السلام

هارون، دار القلم، ١٩٦٦م.
- السيوطي (ت٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، ت. غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- السيوطي (ت٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن، لباب النقول في أسباب النزول، ضبطه وصححه الأستاذ أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي (ت٩١١هـ)، عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت. د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة.
- الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م.
- الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت. أبي حفص سامي بن العربي، دار الفضيلة، السعودية، ط١، ٢٠٠٠م.
- صافي (ت١٩٨٥م)، محمود، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، بيروت، ط٣، ١٩٩٥م.
- الصبان (ت١٢٠٦هـ)، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بدون تحقيق، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- طبانة (ت ٢٠٠٠م)، بدوي، معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدة، ط٣، ١٩٨٨م.
- الطبري (ت ٣١٠هـ)، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ت. محمود محمد شاكر، أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

- ابن عاشور (ت١٩٧٣م)، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر.
- عبد الحميد (ت١٩٧٢م)، محمد محيي الدين، حاشية تحقيقه لأوضح المسالك الموسوم بـ "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك"، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ابن عطية (ت٥٤٦هـ)، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت. عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عفيفي، أحمد، الإحالة في نحو النص، الناشر: كتب عربية.
- ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على

ألفية ابن مالك، ت: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
– العكبري (ت٦١٦هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، ت. علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
– عيد (ت٢٠٠٤م)، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة.
– الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ت .أ. محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ٢٠١٨م.
– الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
– القاسمي (ت١٩١٤م)، محمد جمال الدين، تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٧م.
– القرطبي (٦٧١هـ)، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
– القزويني (ت٧٣٩هـ)، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
– القيسي (ت٤٣٧هـ)، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ت. ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢.
– ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، أبو الفداء إسماعيل، تفسير ابن كثير، ت: مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد، محمد فضل، على أحمد عبد الباقي، مؤسسة قرطبة، الجيزة، ط١، ٢٠٠٠م.
– ابن مالك (ت٧٦٩هـ)، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ت. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
– المحلي (٨٦٤هـ)، جلال الدين محمد بن أحمد، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تفسير الجلالين، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.
– المرادي (ت٧٤٩هـ)، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ت. د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
– المراغي (ت١٩٤٥م)، أحمد مصطفى، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣.
– ابن منظور (ت٧١١هـ)، محمد بن جلال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.

- النحاس (ت٣٢٨هـ)، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، ت. د. محمد محمد تامر، د. محمد رضوان، الشيخ. محمد عبد المنعم، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- النيسابوري (ت٤٦٨هـ) أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، أسباب النزول، ت.د. السيد الجميلي، دار الريان للتراث، القاهرة.
- الهروي (ت١٤٤١هـ)، محمد الأمين بن عبد الله، حدائق الروح والريحان في روابي علوم، إشراف د. هاشم محمد علي، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ابن هشام (ت٧٦١هـ)، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت. الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ابن هشام (ت٧٦١هـ)، جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، ت. محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١١م.
- ابن هشام (ت٧٦١هـ)، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. د. صلاح عبد العزيز، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- يس (ت١٠٦٢هـ)، يس بن زين العابدين العليمي، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح.
- ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل ، بدون تحقيق، مكتبة المتنبي، القاهرة.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

- أبو غرارة، الدسوقي محمد، وصف القول في القرآن الكريم دراسة بلاغية في السياق والمقام، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد :٣٦، يونيو ٢٠٢١م.
- السعيد، رضا محمود محمد، القول الموصوف في القرآن الكريم وأثره في الدعوة الإسلامية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد السادس، ٢٠١٦م.
- شواهنة، حمزة عبد الله سعادة، أوصاف القول في ضوء القرآن الكريم، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد٤٣، شباط ٢٠١٨م.
- طويل، نور وليد، الوظيفة التخصيصية مفهومها وأبعادها ودرجاتها، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد ٣٨ الإصدار الأول، يونيو ٢٠٢٢م.
- عكاشة، عمر يوسف، من قضايا فعل القول (قال) في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٧٤، السنة الثانية والثلاثون، كانون الثاني- حزيران ٢٠٠٨م.
- علي، عبد الرازق فياض، القول وجملته بين النحو والدلالة، مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، عدد ٨، أيلول ٢٠١١م.

– مقداد، سعد عبد الله، قيد الحال وقيد التوكيد وأثرهما في تحديد الدلالة (دراسة في لفظة جميعا في القرآن الكريم)، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مجلد ٤٦، عدد ١، ٢٠١٩م.

– ميغري، منصور مبارك، نظام القول في العربية (الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية)، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠١٥م.

– نصر، حسن محمود، مفهوم القيد في العربية والإنجليزية(دراسة في ضوء علم اللغة التقابلي)، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، عدد ٢٦، يوليو ٢٠٠٩م.

ثالثا: الرسائل العلمية

صاعد، أحمد إبراهيم، القول في القرآن الكريم (دراسة لغوية ونحوية)، ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.

رابعا: المواقع الإلكترونية

– سعفان، مفرح، التراكيب الوصفية للقول في القرآن الكريم، بحث منشور على موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، وعلى مجموعة موقع مداد.